علي يوسف علي

مقالات في حب الوطن

(نحو إحياء دعوة الإمام محمد عبده)



تسويق ونشر

مجموعة أجيال لخدمات التسويق والنشر والإنتاج الثقافى

٢٠٠٧

الكتاب: مقالات في حب الوطن
(نحو إحياء دعوة الإمام محمد عبده)
المؤلف: محمد عبد الحميد طلبة
الطبعة الأولى: القاهرة ٢٠٠٧

رقم الإيداع: ٢٠٠٦/٢٣٥٩٩
الترقيم الدولي: I.S.B.N. 977-6215-05-X

علي، علي يوسف.
مقالات في حب الوطن/ علي يوسف علي. – ط١.
– الجيزة: أجيال لخدمات التسويق والنشر، ٢٠٠٧
٨٨ ص؛ ٢٤ سم.
تدمك: ٩٧٧-٦٢١٥-٠٥-x
١- المقالات العربية
أ- العنوان ٨١٤



مقالات في حب الوطن

(نحو إحياء دعوة الإمام محمد عبده)

المدير العام خالد عبد الصمد خفاجي
الإشراف العام محمد محمود أبوزيد
مدير النشر عـــادل متـــولى

الجمع والصف الإلكترونى
القسم الفنى
إشراف وتنفيذ إيمان خفاجي
تصميم الغلاف: الفنان محمد فاروق
طباعة ستار برس



تسويق ونشر
مجموعة أجيال لخدمات التسويق والنشر والإنتاج الثقافى

الإدارة والمكتبة: ٤٤٩ ش السودان – المهندسين
الدور الأول– شقة ٤
أمام مجمع محاكم شمال الجيزة.
التسويق: ٠١٠٣٣٤٩٩٨٨-٠١٢٣٧٠٥٠٢٤
٠١٠١٨٨٩٣٦٣
Email: aagyal@yahoo.com
aagyal@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾

صدق الله العظيم

إهداء

إلى روح المغفور له خالد الذكر

الإمام الأعظم محمد عبده

رائد الصحوة الدينية

وإلى كل من يساهم في إحياء هذه الصحوة لإنقاذ الأمة من كبوتها

اللهمّ هب لي بيانا أستعين به

على قضاء حقوق نام قاضيها

الشاعر حافظ إبراهيم في رائعته "العمرية"

سل أمة الشرق ما الداء الذي فيها

وانشد طبيبا له حذّق يداويها

وهل طبيبٌ وهل راقٍ وقد هبطت

من عزها درجات عز راقيها

للإمام خالد الذكر محمد عبده

مقدمة

تمخضت فكرة هذا الكتاب بعد خمس سنوات من خوضي معركة إحياء دعوة الإمام محمد عبده للإصلاح الديني، والتي بدأت إثر محاولتين لدراسة الشريعة الإسلامية عن طريق المؤسسة الأزهرية، انتهت كل محاولة منهما نهاية مؤسفة، حيث اضطررت في كل مرة لسحب أوراقي من الدراسة.

كانت المحاولة الأولى هي الدراسة بمعهد الدراسات الإسلامية التابع للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وحين فوجئت بالدكتور أحمد عمر هاشم يزعم في كتابه **"أصول علم الحديث"** وجود آية لم يكتبها النساخ في المصحف، وأن عمر بن الخطاب قال إنه لولا يخشى الناس لكتبها بخط يده، اقشعر بدني لهذا (الكوكتيل) الثري بما يطعن في مقدسات الإسلام، اتهام كتاب الله بالنقص[1]، ورسول الله ﷺ بالتفريط في إبلاغ الرسالة، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه بالجبن!

ولم يسعني إلا سحب أوراقي، إذ لم يدر في خلدي أنني التحقت بهذا المعهد ذائع الصيت لكي أفتن في ديني!

وكانت المحاولة الثانية هي الدراسة بدبلوم الشريعة الإسلامية في كلية الحقوق جامعة القاهرة بالعام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢، كتمهيد للحصول على الدكتوراه في التشريع الإسلامي، وللمرة الثانية أضطر لسحب أوراقي من الدراسة بعد أن

1- اتهام كتاب الله بالنقص هو من ثوابت الفكر الكهنوتي. وذلك حتى يكون مبررا لقبول الروايات المتعارضة مع أحكام القرآن الكريم المدسوسة على السنة النبوية المشرفة. ومن أهم حججهم في ذلك أن القرآن الكريم لم يبين لنا هيئة الصلاة، واستخدام السنة العملية التي نفذها الرسول تطبيقا لأحكام القرآن الكريم كدليل على نقصه (والعياذ بالله) هي حجة خائبة لا يقبلها عقل مسلم. ومن جهة أخرى فإن اتهام كتاب الله بالنقص ليس المطعن الوحيد في كتاب الله، فالفكر الكهنوتي قائم أساسا على هدم صورة القرآن الكريم كدستور جامع مانع راسخ للعقيدة، حتى يتمكن من بث الأفكار المناقضة معه، ويمكن الرجوع لكتابي "الإعجاز التشريعي للإسلام" (منشور إلكترونيا) للاطلاع على هذا الموضوع بشيء من التفصيل.

وجدت أكثر من نصف المواد لا علاقة لها بمصادر الدين الحنيف، بل ترديدا لأفكار غزت الفكر الإسلامي في فترات الجهالة بعد إغلاق باب الاجتهاد.

ومنذ تلك اللحظة وقلبي ينفطر تحسرا على أطفالنا الذين يساقون في عمر الزهور لهذه المؤسسة بعد أن يفرض عليهم زي كهنوتي ينتزعهم من طفولتهم، لتحشى عقولهم وهي لم تزل غضة بهذه الجهالات التي تنتزعهم من عصرهم، وتفسد عليهم عقيدتهم. ثم يتخرجون لا يجدون لهم حرفة سوى إفساد عقيدة الآخرين، وهكذا دواليك!!

وكانت دعوة الإمام محمد عبده هي المخرج الوحيد للخروج من هذه الدوامة الشيطانية التي غرقت فيها الأمة، **ولولا إجهاض دعوته على يد شيوخ الأزهر في عصره ما شهدت الأمة ما مر بها** من نكبات من ضياع فلسطين إلى تساقط البلدان الإسلامية سلما أو حربا تحت سيطرة الغرب، **والله أعلم من سيأتي عليه الدور في** هذا المسلسل الكئيب[1].

ولحظة سحب أوراقي من كلية الحقوق بجامعة القاهرة عاهدت الله ﷻ أن يكون بديل الدكتوراه **جهادا أحيي به دعوة الإمام العظيم عسى أن تكون محفزا لثورة دينية إصلاحية تبعد عن الوطن هذا المصير.**

1-- يقف الفكر الكهنوتي عامة من الإمام محمد عبده ومن تبعه من رجال دين مستنيرين موقف العداء اللدود، وقد عرضت في كتابي "الإعجاز التشريعي للإسلام" لرسالة دكتوراه مقدمة لجامعة إسلامية ذائعة الصيت، بعنوان "أهمية الجهاد في نشر الدعوة الإسلامية، والرد على الطوائف الضالة فيه" (موجودة بمكتبة القاهرة العامة بشارع محمد مظهر بالزمالك) يحمل المؤلف فيه حملة شعواء عى كل من ينادي بالسلام في الإسلام، ويصفهم بأنهم "بلهاء المسلمين"، ويهاجم كافة البلدان الإسلامية (بما فيها بلده) لتخليها عن فريضة الجهاد لانضمامها للأمم المتحدة "التي تدعو لأن يعيش الناس عموما على مختلف أديانهم من وثنية ومجوسية وبوذية ونصرانية ويهودية وهندوسية — حتى الملاحدة الذين لا يؤمنون بوجود الله في وئام وسلام، فإن حدث بينهم نزاع يلجئون إلى مجلس الأمن "الطاغوتي!" الذي لم يعرف عنه تطبيق شريعة الله" على حد ما جاء بالرسالة!!! ثم يحمل على الإمام محمد عبده باعتباره من الطوائف الضالة فيتهمه بالماسونية والباطنية والتعاون مع الصهيونية والاستعمار الأوربي لهدم الإسلام، والرسالة — رغم إجازتها بدرجة امتياز — تعتبر فضيحة علمية بكل المعايير للمؤسسات التعليمية التي توصف بالإسلامية، ليس لموضوعها الذي يربط الإرهاب بالإسلام ويروج له، بل لمخالفاتها — كما بينت في كتابي — لأصول البحث العلمي.

ولم يغب عن خاطري وأنا أعزم هذا العزم أن الإمام العظيم لم تجهض دعوته إلا لأن العصر لم يكن عصره، فبسبب انعدام وسائل النشر الجماهيري في وقته حجبت دعوته عن الجماهير التي هي صاحبة الحق الأول والأخير في سلامة عقيدتها، وأنه قد آن الأوان للاستفادة من إمكانيات العصر لتوصيل دعوته لمن يقدرها حق قدرها، فكانت الخطوة الأولى هي إنشاء موقع أطلقت عليه "**نار القِرى**[1]"، جاعلا الدخول له مجانا، وزينته بمقال "**هكذا قال الإمام**" يجمع أصول فكر إمامنا الراحل، ثم طرحت فيه ما منّ الله به علي من أعمال دينية وثقافية مستقاة من هذا الفكر المستنير.

ثم جعلت من مناسبة إقامة معرض الكتاب الدولي بداية من عام ٢٠٠٣ مناسبة لمخاطبة الجماهير بما أنشره وأوزعه مجانا كل عام من مقالات وكتب تهدف إلى توضيح فكر الإمام ومنهجه الإصلاحي، وذلك علاوة على ما أتيح لي من وسائل إعلام أخرى كالتلفزيون والصحافة، مقتديا في خطابي الديني بمنهجية الإمام العظيم في أسلوب العرض العقلاني الذي يحفز العقل، وليس الوعظي الذي يثير العاطفة بهدف أن تكون غشاوة على العقل (انظر وقائع معركة إحياء دعوة الإمام محمد عبده بملحق الكتاب).

ولعلك عزيزي القارئ تتساءل لماذا انفردت أنا بالثورة على التعليم الأزهري بينما يخوض فيه آلاف مؤلفة كل عام، ولم يكن هذا السؤال غائبا عن ذهني قبل اتخاذي القرار بسحب أوراقي من دبلوم الشريعة الإسلامية، فرحت أسأل أقراني عما إذا كانوا مقتنعين حقا بما يدرس لهم من هراء، فكانت الإجابة المجمع عليها "لم نأت لنتلقى علما، بل لنحصل على رخصة"!!

ولعل منهم من حاز على الرخصة التي كان يبتغيها، ويشار إليه في قنواتنا الإعلامية وغيرها من وسائل الإعلام أنه "عالم أزهري جليل"!

---

[1]- "القِرى" بكسر القاف هو الكرم، ونار القرى في تراثنا العربي هي النار التي كان يشعلها كرماء العرب قبل الإسلام وبعده لدعوة المسافرين في الصحراء لينالوا الغذاء والدفء، وقد ورد التعبير في بوردة الإمام البوصيري وصفا للقرآن الكريم:

دعني وآيات له ظهرت ظهور نار القِرى يوما على علم

وتيمنا بهذه الفضيلة العربية فقد أطلقت هذا الاسم على موقعي الذي أصفه بأنه "**موقع لغذاء العقل ودفء الروح**"!

وإذا كان المقام يضيق عن سرد ما في العلوم التي درستها في دبلـــوم الشـــريعة الإسلامية من فساد. فذلك يقتضي سفرا ليس المقام مقامه، فيكفي القارئ أن أعطيه مثالا واحدا ... ولكن بعد أن أسأله أن يجهز نفسه لهول المفاجأة.

وهل هناك مفاجأة أشد هولا من أن أعلمه بأنهم يدرسون في الأزهر أن الشريعة الإسلامية تجيز تعذيب المتهمين أثناء التحقيق معهم!!

وللأسف فهذا الافتراء على الشريعة هو من ثوابت التعليم الأزهري، فقد قـــال بهذه الفتوى أحد شيوخ الأزهر في الصفحة الدينية بجريدة للأســـف مـــن أعـــرق صحفنا، وهي جريدة الأهرام التي درجنا على أن نصفها بـــ "الغـــراء"، زاعمـــا أن التعذيب أثناء التحقيق هو "عقوبة تعزيرية وضعتها الشريعة لمن حامت حوله شـــبهة ارتكاب جريمة"!!

وعلى ذلك فلو شاهدت عزيزي القارئ ضابط شرطة يمارس التعـــذيب أثنـــاء التحقيق مع مواطن لمجرد الاشتباه فيه وقال لك إنه يفعل ذلك بنـــاء علـــى فتـــوى أزهرية، فتمهل قبل أن تتهمه بالكذب، فالرجل لا يقول إلا الحق، ومن المتناقضات المثيرة للسخرية المريرة أن من اعترض على الفقيه الأزهري صاحب تلـــك الفتـــوى كان من ذوي الضمائر الحية من رجال الشرطة، وهو اللواء بهاء الدين إبـــراهيم في كلمة في بريد القراء بعنوان "**عفوا يا مولانا**"، مذكرا الفقيه الأزهـــري بقاعـــدة لا أدري كيف غابت عن المسئولين عن التعليم الأزهري وهم يتهمون الشريعة بهـــذه التهمة النكراء، وهي الحديث الشريف "**ادرءوا الحدود بالشبهات**".

ولا يجب أن تمضي هذه السقطة الجسيمة دون حساب،[1] كمـــا أني أهيـــب بوسائل الإعلام والناشرين أن يتقوا الله في دينهم عند نشرهم الأفكـــار الدينيـــة على الجماهير، وألا يكتفوا بتطبيق المثل الذي يردده الجهلاء من العامة "حطها في رقبة عالم واطلع سالم"، فذلك لن يعفيهم من المسئولية أمام الله والـــوطن عمـــا ينشروه على الجماهير وعلى العالم من مواد دينية تشوه صورة شريعة الله، وكما

1- من المعروف تاريخيا أن تعذيب المتهمين أثناء التحقيق وصمة مارسها الكهنـــوت المســـيحي في العصـــور الوسطى خلال ما يعرف بـــ محاكم التفتيش"، ومن المؤسف أنه في حين تحاول الكنيسة الكاثوليكية التبرؤ من هذه الوصمة والاعتذار عنها يلصقها الفكر الأزهري بالشريعة الإسلامية!!

بين إمامنا الأعظم محمد عبده، ليس لهم أي عذر في ارتكاب هذا الإثم الأثـيم، وبين يديهم كتاب الله وسنة نبيه المطبقة لأحكامه معيارا لا يضل من لجأ إليه من ذوي الفطرة السليمة لتمييز الغث من السمين فيما يقدم لهم من أفكار دينية.

وإذا كان المقام يحول بيني وبين عرض مواد الدراسة التي نفرت منها، فيغنيني عن ذلك شهادة قدمها منذ أكثر من خمسة عشر عاما من هو أفضل مني في ذلك الأمر، وهو المرحوم محمد الغزالي، وذلك في مؤتمر حضره لفيف من شيوخ الأزهـر مـن بينهم الدكتور محمد عمارة والدكتور علي جمعة، عرض فيها لصـور الفسـاد في التعليم الأزهري باستفاضة ملأت ثمانية عشر صفحة من مقاس A4 بالبنط الصغير، بعثت به الصراحة والأمانة أن يصرح خلالها بأنهم **درسوا في الأزهر علومـا ميتـة وتخرجوا منه جهلاء**، هذا ويجد القارئ الكريم ملخصا لهـذه الشـهادة في أحـد مقالات الكتاب.

وانتهى المؤتمر بتوصيات ذهبت – كالعادة – أدراج الرياح، **وظلت ريمة علـى عادتها القديمة**[1].

ومعركة الإصلاح الديني تعني كما خاضها الإمام محمد عبده من قبـل أمـرين، الأول منهما هو تنقيح السنة من الروايات المدسوسة عليها جاعلا من القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة بتأييد كتاب الله لها معيارا أساسيا للقيام بذلك، والثاني منهما إصلاح التعليم الديني حتى يواكب العصر ويخرج من ظلمات القرون الوسطى.

على أنني أجد أن هدف إصلاح التعليم الديني لن يتحقق إلا بتوحيد التعليم قبل الجامعي، وإلغاء التعليم الأزهري قبل مرحلة الحصول على شهادة الثانوية العامـة، على أساس أن المواد التي تقدم في التعليم الديني التخصصي كالفقه والحديث وأصول الدين وغيرها – لو قدرت حق قدرها – فإنها لا تقل في مستواها عن المـواد الـتي تدرس في كليات الحقوق والإدارة والعلوم السياسية (إن لم تكن تزيد)، علاوة على المبررات الأخرى التي سيجدها القارئ في هذه المقالات، خاصة وقد سبقتنا في ذلك التطور دولة اليمن الشقيقة.

1- سألت أحد السادة الذين حضروا المؤتمر عن أية نتائج عملية للمؤتمر فنفى ذلك معللا بأننا "أمة صوتية!!"، ويعد هذا اعترافا بأن المؤتمر من وجهة نظر الحاضرين لم يكن سوى "فض مجالس"، أما ضحايا هذا التعليم فليس لهم إلا الله!.

وحتى يزداد الرأي العام، وأولياء الأمور خاصة، علما بقضية إحياء دعوة الإمام محمد عبده أقدم في كتابي هذا بعضا مما ما نشر لي في الصحافة من مقالات دينية في رحلتي الجهادية لإحياء دعوته على مدى خمس سنوات حتى الآن، داعيا المولى سبحانه أن أوفي بذلك ما طوق به الإمام العظيم جيد كل مسلم ذي غيرة على دينه وحرص على صالح أمته من أمانة.

وتقع هذه المقالات في مجموعتين، تتضمن المجموعة الأولى منهما ما نشرته لي الصحافة في موضوع إصلاح التعليم الديني عامة، والذي يعني من وجه نظري ثلاثة أمور:

١- توحيد التعليم قبل الجامعي حتى يقبل طلاب العلوم الدينية على هذا التخصص عن اختيار منهم وقد نضجت عقولهم لاستيعاب ما به من علوم راقية،

٢- تنقية الكتب الدينية التعليمية سواء في التعليم الديني التخصصي أو في التعليم العام مما فيها من فساد،

٣- الاهتمام بالتعليم الديني في التعليم العام قبل الجامعي حتى يكتسب خريجوه معرفة صحيحة بمبادئ الشريعة والحضارة الإسلامية تحميهم من التطرف والفهم الخاطئ للدين، أو من النفور من المفاهيم الدينية والاستجابة للدعاوى المهاجمة للدين.

أما المجموعة الثانية فتتعرض لقضايا دينية متفرقة تثري ثقافة المسلم حول المبادئ الصحيحة لدينه وترد على شبهات كثيرة موجهة لهذا الدين الحنيف.

وعلى الله قصد السبيل



المحور الأول

معركة إصلاح التعليم الديني

المقال الأول

النهوض بالتعليم الديني

مقتبس من كتابي "**معركة إصلاح التعليم الديني**"[1]

حين نقارن حال الأزهر في مطلع القرن التاسع عشر كمشعل للنهضة الوطنية وحاله اليوم ورجاله يغرقون الأمة في قضايا خلافية تجهض كل خطوة في سبيل الإصلاح، فإننا لا نبغي إلا استعادة الأزهر الشريف لدوره ليكون مشعلا للاستنارة كما كان في عصره الزاهر تحت زعامة شيوخه المستنيرين من أمثال الشيخ حسن العطار وتلميذه الشيخ رفاعة الطهطاوي وتلميذهما الشيخ محمد عبده. ونعني باستعادة الأزهر لدوره الريادي ما يلي:

- **استقلال الأزهر.**
- **قيادة المستنيرين.**
- **إعادة توظيف التدريس الأزهري.**

فالأزهر قد تلقى طعنة نجلاء حينما انتهك جمال عبد الناصر استقلاله بإلغاء هيئة كبار العلماء التي كانت تنتخب شيخ الأزهر، وجعل من رجال الأزهر موظفين يأتمرون بأمره. ونتج عن ذلك أن سيطر أصحاب العقول المنغلقة على شئون الأزهر على حساب المستنيرين فيه. ومن البديهي أن ينعكس هذا التدهور الخطير في وضع الأزهر على التعليم فيه.

ويتطلب الأمر وقفة تصحيحية عاجلة لطبيعة التعليم الديني عامة والتخصصي خاصة، إذ يذهب كثير من علماء التربية أن النهضة المصرية المعاصرة، والتي بدأها

---

[1]- نوقش هذا الكتاب بقناة النيل الثقافية، وكان ضيوف الحلقة معي الدكتور محمد عبد الظاهر وكيل جامعة الأزهر، الدكتور محمد كامل إمام رئيس قسم الشريعة بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية.

محمد علي، قد كان من أسباب تعثرها الإبقاء على ازدواجية التعليم في مرحلة التعليم قبل العالي بين تعليم ديني وتعليم يطلق عليه "تعليم دنيوي". ولعل ما يشفع لمحمد علي أن رجال الدين في عصره كانوا من الاستنارة بحيث لم تشهد البلاد وقتها أي تناقض بين الفكر الديني والفكر العلمي، بل كان رجال الأزهر هم رواد انفتاح مصر على علوم الغرب كما رأينا في مجهودات رفاعة الطهطاوي في ترجمة العلوم الحديثة.

على أن هذا التوافق تحول إلى تعارض بسبب انتكاسة الفكر الديني الأزهري، وتقمصه رداء كهنوتيا أفسد الدين والدنيا معا، ولنضرب مثالا صارخا على هذه الانتكاسة. ففي معرض دفاعه عن الحبة السوداء والطب النبوي يتهم الدكتور عبد المهدي عبد الهادي أستاذ الحديث بكلية أصول الدين في كتابه "دفع الشبهات عن السنة النبوية" ما أسماه بالطب الدنيوي بأنه لعنة، بينما كان أول تلاميذ لمدرسة الطب والصيدلة التي أنشأها كلوت بك من طلبة الأزهر الشريف، لم يحتج أحد منهم ولا من رجال الأزهر وقتها بالطب النبوي ولا بالحبة السوداء أو يردد اتهام الدكتور عبد المهدي.

وأخطر مصدر يعتمد عليه لبيان فساد التعليم الأزهري هو وقائع مؤتمر عقد عام ١٩٩٠ باسم "تدريس العلوم الشرعية" تحت رعاية المعهد العالمي للفكر الإسلامي. كان المؤتمر برئاسة الدكتور جمال الدين عطية وحضور لفيف من المهتمين بالتعليم الأزهري منهم الدكتورين علي جمعة ومحمد عمارة. وفي المؤتمر قدم المرحوم الشيخ محمد الغزالي شهادة مستفيضة عن تدهور هذا التعليم حتى قال بكل أمانة وشجاعة أنهم درسوا في الأزهر علوما ميتة وتخرجوا جهلاء، ولم يعترض أحد من الحاضرين على هذه الشهادة، بل أيدوها واختتموا أعمالهم بتوصيات ذهبت أدراج الرياح.

ويلقي ذلك بمسئولية جسيمة على أولياء الأمور وهم يتخذون قرارهم بإلحاق فلذات أكبادهم بالتعليم الأزهري، وعليهم قبل أي شيء أن يدركوا حقيقة غائبة عن ذهن الجميع، وهي أن الدراسات الدينية تنقسم إلى قسمين:

١- **المعارف العامة**: وهي أمور العقيدة والعبادات والفضائل والسيرة النبوية والتاريخ الإسلامي، وهي معارف أساسية يجب أن تكون ضمن ما يدرس في المرحلة قبل الجامعية لكل طلاب الوطن حتى يخرج الشاب محصنا ضد نسبة

الخرافات للدين وضد التأثر بالأفكار الإرهابية كما حدث في واقعة الأزهر التي أفزعت المجتمع مؤخرا.

٢- **المعارف التخصصية:** وهي علوم الفقه الإسلامي، أصول الفقه، الحديث النبوي، التفسير القرآني، التوحيد، وغيرها من علوم تخصصية. وهذه المعارف ليست أقل من الدراسات القانونية والفلسفية والسياسية منزلة، ورغم ذلك تدرس لطلبة الأزهر في مراحله الثلاث، وهو ما يبين بجلاء أن الدراسات الأزهرية في هذه المرحلة غير مبنية على أية أسس تربوية.

ولنأخذ مثالا واقعيا، يقول الدكتور عبد المعطي بيومي في تحقيق أجري بالأهرام بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٨ حول انهيار التعليم الأزهري بمناسبة طلبات الإحاطة بمجلس الشعب حول هذا الموضوع الخطير أنه من الضروري أن يدرس الطالب المذاهب الأربعة في المرحلة الإعدادية حتى يتعرف على أدلة كل مذهب، فهل تتصور أخي القارئ أن يستطيع ابنك أو كريمتك في هذه المرحلة الإحاطة بعشرة أنواع من الأدلة موزعة على أربعة مذاهب في هذا السن، وأن يعرف الفرق بين الاستصحاب والاستحسان ومن يأخذ بهذا الدليل أو ذاك ومن لا يقتنع به، وحجة كل فريق؟

أما الدكتور عبد الصبور شاهين فيشترط في نفس التحقيق حفظ القرآن بأكمله قبل الالتحاق بالأزهر، ويؤيده في ذلك الدكتور أحمد عمر هاشم، ولي أن أتساءل، هل هان قدر القرآن الكريم على هؤلاء الأشخاص حتى يظنوا إمكانية أن يحتويه عقل طفل لم يبلغ السابعة؟ أم أن الأمر شهوة تعذيب يضمرونها ضد هؤلاء الأبرياء متمسحين بالدين؟

وحين اضطر الأزهر لإضافة العلوم العامة كالرياضيات واللغات والفيزياء والكيمياء إلى هذه الدراسة زاد الطين بلة من حيث البعد عن القواعد التربوية بالنسبة لطاقة الاستيعاب، فأصبح ما يحصل عليه الطلاب من معلومات هي مجرد قشور من كل من التعليم الديني والتعليم الدنيوي، مما لا يدعو للدهشة حين يقول الشيخ الغزالي عن التعليم الأزهري أنهم درسوا فيه علوما ميتة وتخرجوا جهلاء، ويوضح لماذا يتخرج طلاب الأزهر غير صالحين لا للدين ولا للدنيا.



من ذلك يتضح أن ما نقصده بتصحيح توظيف التدريس الأزهري هو:

١- وضعه في موضعه الصحيح لخدمة أبناء الوطن خدمة حقيقية على النحو التالي:

٢- تخليص المرحلة قبل الجامعية من المعارف التشريعية لتحتل مكانها اللائق في الدراسة الجامعية.

٣- تعميم المعارف الدينية على كل طلبة الوطن بناء على مناهج تربوية تراعي تدرج قدرات التلاميذ والطلاب.

أهمية توحيد التعليم ما قبل الجامعي: بتوحيد التعليم في مرحلة ما قبل الجامعة على النحو المشار إليه يصبح كل طلاب الوطن أزهريين وعلميين في آن واحد في هذه المرحلة، فيتحقق لهم خير الدين والدنيا.

وبتقديم الدين في صورته الصحيحة سوف نجد الكثيرين يقبلون عليه في المرحلة الجامعية، حيث يتقدمون لهذه الدراسة باختيارهم ورغبتهم، وقد نضجت عقولهم ووعت أسس الشريعة والعقيدة، فلا يتولى مسئولية تعليمهم إلا المستنيرين من رجال التعليم الأزهري.

عندئذ لن نجد شيخا يشار له بأنه "عالم أزهري جليل" يدافع عن رضاع الكبير ولا عن سحر الرسول ولا عن كون الشريعة الإسلامية تجيز تعذيب المتهمين لحملهم على الاعتراف.

مسئولية أولياء الأمور: إن مشكلة انهيار التعليم الأزهري وما يجره ذلك من أخطار بالغة على مستقبل أبناء هذه الأمة لن يحلها لا طلبات إحاطة ولا ردود المسئولين الشكلية، فهؤلاء جميعا لن يجدوا في أنفسهم الشجاعة للتصدي لجوهر المشكلة، أو بالأحرى المأساة، وهو الاعتراف بأن الشريعة الإسلامية في شقها التشريعي لا تصلح مادة للتعليم قبل الجامعي، بالضبط كما أنه من غير المتصور أن تدرس مادة من المواد التخصصية لكلية الحقوق أو كلية الاقتصاد في هذه المرحلة بحجة تخريج رجال قانون أو رجال اقتصاد على مستوى عالٍ.

تقع مسئولية حسم القضية إذن على عاتق من لهم بالفعل مصلحة جدية في حلها، وهم من سوف يحاسبهم الله عن مستقبل أبنائهم وبناتهم. وعليهم أن يدركوا أن

التعليم الأزهري بمقاومته للتطور لمدة قرن من الزمان قد أصبح معرضا للفناء الوشيك، وما هجوم الصحافة وطلبات الإحاطة إلا بداية الغيث الذي لا بد سينهمر ويكتسح هذا النظام تطبيقا للآية الكريمة: ﴿ **فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ** ﴾ صدق الله العظيم.

وإذا كنت في رسالتي هذه قد وفيت أمانتي تجاه أولياء الأمور بإعلامهم حقيقة الوضع، فإن الدور عليهم أن يأخذوا هذا الأمر بوعي وإدراك حتى لا يحاسبهم أبناؤهم قبل أن يحاسبهم الله سبحانه عن ضياع مستقبلهم.

المقال الثاني

التعليم الديني... إصلاح لا استبعاد

الرد على دعوة العلمانيين بإلغاء التعليم الديني

"المسائية"، ٢٠٠٦/١١/٣

الفرق شاسع بين الدعوة لاستبعاد التعليم الديني برمته وبين الدعوة لإصلاح التعليم الديني، فالدعوة الأولى يتبناها العلمانيون من منطلق الاعتقاد بأن الدين هو سبب تأخر الشعوب، أما الدعوة الثانية فهي دعوة المصلحين الدينيين من أمثال الإمام محمد عبده رحمه الله. ولما كانت الدعوة العلمانية متأثرة بالغرب فإنني تطبيقا لمنهجيتي باستخلاص أدلتي من المعسكر المضاد سوف أعتمد على ثلاثة مصادر تنتمي جميعها للفكر الغربي.

المصدر الأول هو كتاب A Beautiful Mind للمؤلفة Sylvia Nasar عن قصة الدكتور جون ناش (موضوع فيلم شهير بنفس اسم الكتاب) وهو أحد عباقرة القرن العشرين في الرياضيات، حاز على جائزة نوبل عام ٩٦. وتتحدث المؤلفة عن شخصيته كإنسان بدأ حياته مغرقا في الملذات وعلى وجه الخصوص الشذوذ الجنسي، ثم أصيب بمرض الفصام العقلي وهو في عمر الثلاثين، وظل مريضا لثلاثين عاما ثم تماثل للشفاء، والمهم في هذه القصة أن الدكتور ناش حين انتابه المرض تقمص شخصية متناقضة لشخصيته، مغرقة في الإنسانية والدفاع عن المستضعفين وخاصة الفلسطينيين، وحين شفي كان قد استقر على تلك الشخصية وكرس حياته للاقتراب من الله والندم على حياته السابقة، الأمر الذي ينبئ عن صراع داخلي بين شخصية مادية كافرة بالقيم الدينية وأخرى إنسانية تتبنى تلك القيم. وتتحدث المؤلفة أيضا عن شخصيات كانت تماثل الدكتور ناش في عبقريتها وأيضا في إغراقها في الشذوذ الجنسي وانتهت جميعها نهاية مأساوية بين انتحار وفشل في الحياة، ومنهم من لاذ بالكنسية هربا من حياته الفاسدة.

أما المصدر الثاني فهو كتاب Forget You Have a Daughter للمؤلفة Sandra Gregory وهي تحكي عن قصتها حين قبض عليها في تايلاند متلبسة بتهريب المخدرات، وحكم عليها بالسجن مدى الحياة، والذي يهمنا في هذه القصة قولها أنها لمحت وهي تؤخذ لقسم الشرطة طابورا لرهبان بوذيين يبيعون باقات من الزهور تستخدم في طقوسهم، فاشترت باقة منهم، معللة ذلك بأنها أرادت أي رمز ديني يخفف عنها مصيبتها حتى لو كان لعقيدة غير عقيدتها، وهي المرة الأولى في حياتها التي تحس فيها بالرغبة في الاقتراب من الدين.

وإذا كنت قد ضربت مثالين يدلان على حاجة الإنسان للدين لضمان توازنه النفسي فإن المثال الثالث هو الدليل العلمي لذلك، قدمه الدكتور Thomas Harris مؤلف كتاب I am Ok, You are Ok، وهو عالم نفسي وضع نظرية التحليل النفسي التبادلي Transactional Analysis (TA) التي تعتبر من الإبداعات العلمية في القرن العشرين شرحها في كتابه المذكور، وهو يفرد في كتابه فصلا كاملا عن ضرورة الدين لتحقيق التوازن النفسي للإنسان.

ولما كان من غير المعقول أن ننتظر حتى يصاب أحد من أبنائنا بالجنون أو يقع في مصيبة حتى يعرف قيمة الدين، فالبديل أن تقدم المعارف الدينية في المراحل التعليمية الثلاث، ولكن بشرط أراه غير معمول به في نظامنا التعليمي، وهو الذي يبرر للعلمانيين في رفض التعليم الديني برمته، والشرط هو أن يتولى عرض المقررات الدينية المستنيرين من المؤلفين الذين بإمكانهم عرض فضائل الدين متدرجا مع التطور العقلي للطلاب، وليس رجال الكهنوت الذين ينقلون من التراث الديني نقلا لا يميز بين الغث والسمين في ذلك التراث. فعلى سبيل المثال اشتكى أحد الآباء في إحدى الندوات أن كتاب الدين الذي استلمه ابنه في الحضانة والمعتمد من وزارة التعليم هو حض على الفتنة الطائفية، حيث يفسر المؤلف الضالين والمغضوب عليهم في سورة الفاتحة بأنهم اليهود والنصارى، وهو ما يمثل جريمة كبرى في حق الدين والوطن معا، فالتفسير الصحيح هو أن الضالين هم الأقوام التي لم تصلهم رسالة سماوية، والمغضوب عليهم من وصلتهم رسالة فكفروا بها، ولكن المؤلف انتقى التفسير الكهنوتي الشائع في التراث الديني الفاسد وأدرجه في الكتاب دون أدنى إحساس بالضرر الذي يحدثه في النفوس البريئة التي يفسد براءتها بجهالته.



أما تجربتي في مكتبة قسم الأطفال بمكتبة مبارك بالجيزة فتحمل أقصى ما يمكن من امتعاض لما يقدم لأبنائنا باسم الدين، فقد عثرت في قسم "قصص دينية للأطفال" على كتاب بعنوان "الجساسة"، ويتحدث عن دابة في جزيرة مجهولة بالبحر المتوسط تتحدث بكل لغات البشر وتتجسس عليهم لحساب المسيخ الدجال المحبوس في كهف بتلك الجزيرة، وتحكي عن لقاء الصحابة الذين نزلوا على تلك الجزيرة بتلك الدابة وبالمسيخ الدجال، وهذه القصة من القصص المعتمدة لدى الكهنوت الديني توجد بالأسواق أشرطة دينية تسردها. وقد تعاونت إدارة المكتبة مشكورة معي في استبعاد هذه القصة، ولكن الضرر ما زال قائما طالما أن الكهنوت الديني لا يراجع فيما يدسه في عقول أبناء هذا الوطن، فيكونوا بحق كما يرميهم العلمانيون هم سبب تأخر الشعوب الإسلامية.

ويدلنا المثالان المذكوران على أن الحاجة أصبحت في منتهى الإلحاح لإصلاح فوري للتعليم الديني، وهو ما سيكون موضوعا لمجموعة المقالات التالية بإذن الله.

المقال الثالث

الغاء ازدواجية التعليم - قضية مصير

"المسائية" بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٠

نشر الأستاذ عبده مباشر في ٢٠٠١/١٢/١٦ مقالا بجريدة الأهرام بعنوان "حوار مع إمام من أهل النقل"، وكان الحوار حول رواية ذكرها خطيب الجمعة مفادها أن الرسول قرأ في الوقوف الأول لإحدى صلواته بالبقرة وآل عمران والنساء، ثم ركع فكان ركوعه مثل وقوفه وهكذا طوال الركعتين. وقال الأستاذ مباشر أنه مع مجموعة من المصلين جادلوا الخطيب على أساس أن معنى روايته أن الرسول قضى ثلاثين ساعة في الركعتين وهي نتيجة لا يقبلها عقل، وكان جواب الخطيب أن الحساب صحيح ولكن الرواية أيضا صحيحة. وبين الأستاذ مباشر تعجبه أن يقر الخطيب بأمرين متناقضين. ونحن إذا أردنا أن نعرف السبب الذي به يبطل هذا العجب فمن البديهي أن نجد الإجابة حين نعرض للتعليم الأزهري من منظور المبادئ التربوية.

يقول علماء التربية إن الإدراك البشري يتطور على أربعة مستويات، المستوى الأول هو مستوى الطفولة المبكرة ويبدأ مع الإنسان منذ مولده ويستمر حتى الثالثة، وفي هذا المستوى يقبل الطفل الجمع بين المتناقضات ولا يميز بين الخيال والواقع، فقد ترى طفلا يأتيك باكيا لأن أمه ذبحته وأسالت الدماء من جسده. ويستمر المستوى الإدراكي الثاني، وهو مستوى الطفل المتقدم إلى عمر السابعة، وفيه يميز الطفل بين الحقيقة والخيال، ولكنه يستقي الحقيقة من الثوابت التي تلقى إليه من سلطة عليا، فترى طفلين في هذه المرحلة يتعاركان حول أي السيارات أفضل المرسيديس أم الهوندا، ومرجعية كل واحد منهما أن "بابا بيقول كدة". ويتطور المستوى

الإدراكي بعد ذلك ليتمكن الإنسان من معرفة المنطق وراء ما يقدم إليه من ثوابت، فترى نفس الشخصين وقد نضجا يتحاوران بموضوعية حول ميزة كل طراز من السيارتين. أما المستوى الأسمى في الإدراك فهو المستوى الإبداعي، والذي يمكن الإنسان من مراجعة الثوابت والخروج عنها إذا وجد لذلك مقتض.

وحين نناقش قضية التعليم في بلادنا نجد أن خريجي التعليم العام - بسبب اعتماده على التلقين - يقفون عند المستوى الثاني، فيخرج الخريج من الجامعة للحياة معتمدا على ما حشر في عقله من معلومات حفظها دون عقل طوال فترته التعليمية، يستوي في ذلك طالب الطب وطالب الحقوق.

أما بالنسبة للتعليم الأزهري فللقضية وجه آخر تماما، وذلك لكونه لا يقدم معلومات بل ثوابت مستقاة من تراث ديني اختلط فيه الغث بالسمين، فيجبر العقل على قبول ما به من تناقضات، سواء أكانت متناقضات بين ثوابت ذلك التراث وثوابت القرآن الكريم، أو التناقض بين ثوابت ذلك التراث ومعطيات العلم، أو التناقض بين ثوابت ذلك التراث مع المنطق البديهي والفطرة السليمة كما في حالة الخطيب االفرق شاسع بين الدعوة لاستبعاد التعليم الديني وبين الدعوة لإصلاح التعليم الديني، فالدعوة الأولى يتبناها العلمانيون من منطلق الاعتقاد بأن الدين هو سبب تأخر الشعوب، أما الدعوة الثانية فهي دعوة المصلحين الدينيين من أمثال الإمام محمد عبده رحمه الله. الفرق شاسع بين الدعوة لاستبعاد التعليم الديني وبين الدعوة لإصلاح التعليم الديني، فالدعوة الأولى يتبناها العلمانيون من منطلق الاعتقاد بأن الدين هو سبب تأخر الشعوب، أما الدعوة الثانية فهي دعوة المصلحين الدينيين من أمثال الإمام محمد عبده رحمه الله. لمذكور.

بعبارة أخرى فإن التعليم الأزهري يؤدي إلى الانتكاسة بعقل الطالب إلى مرحلة الطفل قبل الثالثة بعد أن يكون قد تجاوزها ببلوغ سن الدراسة، ويستمر عقل خريجيه عند هذا المستوى الإدراكي المتخلف حتى آخر السلم الأكاديمي، وعن طريق هذه الانتكاسة العقلية يتحول عقل التلميذ إلى جهاز تسجيل إذا حشر فيه هراء لم يملك إلا ترديد هذا الهراء. وفي المثال الذي قدمه الأستاذ مباشر في مقاله خير دليل على ذلك، فالخطيب لم يكن يجادل عن الرواية التي رواها عن منطق مقتنع هو به،

بل راح يكرر ما حشر في عقله وهو غض غرير، وأنه لو كان من خريجي التعليم العام لكان واقفا مع جمهور المعترضين على الرواية يواجه معهم خطيبا آخر رماه حظه العاثر أن يكون من ضحايا هذا التعليم.

والنتيجة المنطقية التي نخرج بها من العرض السابق أن إصلاح التعليم الديني لن يكون إلا إذا رفع مستوى تعليم العلوم الشرعية إلى مستواه الحقيقي وهو مرحلة التعليم الجامعي، فمن جهة يكون عقل الطالب قد تحصن ضد قبول المتناقضات، ومن جهة أخرى يكون دخوله عن اختيار منه فيكون أكثر قبولا لما يقدم إليه من معلومات دينية.

وسوف أعتمد في المقالات التالية التي تتناول الدعوة لإلغاء تعليم العلوم الشرعية قبل المرحلة الجامعية (مع الاهتمام في التعليم العام بالمعارف الدينية) على ثلاثة مصادر تنبع جميعها من المؤسسة الأزهرية ذاتها، المصدر الأول هو شهادة للمرحوم محمد الغزالي حول فساد التعليم الأزهري قدمها في مؤتمر باسم "تدريس العلوم الشرعية" عقد عام ١٩٩٠ تحت رعاية المعهد العالمي للفكر الإسلامي، وحضره لفيف من رجال الأزهر منهم الدكتور علي جمعة والدكتور محمد عمارة، أما المصدر الثاني فهو تجربتين لي لدراسة العلوم الشرعية على يد شيوخ الأزهر بائتا بالفشل بسبب انسحابي من الدراسة في كل مرة، والمصدر الثالث هو عرض لبعض الكتب التي تدرس في التعليم الأزهري كأمثلة لما ذكره المرحوم الغزالي في شهادته.

المقال الرابع

دعوة لدحض فتنة ابن بويه

المسائية، ٢٠٠٦/١١/١٧

لا يعرف أكثر الذين هبوا في مظاهرات عارمة ضد ما يجري في الغـرب مـن هجوم على الإسلام وتشويه لصورة نبيه صلى الله عليه وسلم أنهم إنما يداعبون ذيل الأفعى، بينما رأسها ينفث سمها في الأمة الإسلامية منذ أكثر من ألـف عـام، وأن هبتهم الغاضبة لن تجدي فتيلا في الدفاع عن دينهم طالما أن تلك الأفعـى تلعـب دورها الخبيث في إفساد عقيدتهم.

وأقصد بتلك الأفعى المؤامرة التي دبرها ونفذها أحمد بن بويـه مؤسـس الدولـة البوهية لهدم الإسلام. وهو من المجوس الذين دخل الكثير منهم الإسلام نفاقـا، وقـد انتهز فرصة استيلائه على السلطة السياسية في بغداد عام ٣٣٠ هـ لينفـذ خطتـه الشريرة، وبدأها بتنحية الخليفة العباسي عن السلطة وتحويله إلى ألعوبة يتستر وراءها.

وإفساد أحمد بن بويه للأمة الإسلامية ثابت في كافة المراجع التاريخية، فهـو أول من فرض السجود له عند الدخول عليه كاشفا عن نزعة وثنية صريحة، وهو أول من أفسد الإفتاء والقضاء بأن جعلهما مزادا لصالح خزانته فيتنافس فيه الفاسدون ويفتح باب التجارة بالدين على أوسع أبوابها، وهو أول من حرض على نشر منشورات في المساجد تلعن الصحابة حتى يزكي نار الفتنة بين الشيعة والسنة التي تكتوي الأمـة الإسلامية بنارها حتى اليوم، وهو أول من أدخل عادة النواح على شهداء كـربلاء والتي لا تزال مطبقة لدى الشيعة حتى يومنا هذا، وقد وصف السيوطي في كتابـه "تاريخ الخلفاء" أفعاله هذه بأنها "ملعونة".

على أن الطعنة النجلاء التي وجهها ابـن بويـه للإسـلام كانـت تـدميره للمخطوطات الإسلامية ليفتح الباب لتزييفها، وعلى رأس تلك المخطوطات كتـب

السنة النبوية التي أفنى علماء الحديث كالبخاري ومسلم وغيرهما عمرهم في جمعها، ويمكن التأكد من هذه الجريمة النكراء من حقيقة أن أقدم مخطوطات السنة تعود لما بعد استيلاء ابن بويه على السلطة، أي بعد أكثر من قرن على كتابتها (أقدم مخطوطة للبخاري بعد وفاته بأكثر من قرنين)، ومن شهادة الدكتور عبد الله سلامة نصر أستاذ الحديث بالأزهر في جريدة العربي الناصري في ٢٠٠٤/٩/١٩ حيث قال إن الذين أعادوا نسخ كتب السنة كالبخاري ومسلم والتاريخ الإسلامي كانوا من الزنادقة وأعداء الإسلام ودسوا فيها أحقادهم ودلسوا في أحاديث رسول الله، ومما أورده المرحوم محمد الغزالي من أمثلة على تلك الدسائس في كتابه "الحديث النبوي بين أهل الفقه وأهل الحديث" كالزعم بسجود الرسول للأصنام.

ولم يكن لمؤامرة ابن بويه الشريرة ومن سايره من أعداء الإسلام لإفساد العقيدة الدينية أن تؤتي ثمارها الخبيثة لولا أن فريقا من فقهاء المسلمين أغلقوا باب الاجتهاد وكرسوا دعوتهم الدينية لترديد ما في المصادر المزيفة من روايات فاسدة متجاهلين ما فيها من تناقض صارخ مع القرآن الكريم ومع سنة النبي الصحيحة احتجاجا بالمبدأ "لا عقل مع النقل"، مرتدين بذلك لباسا كهنوتيا يأباه الإسلام ويتبرأ منه رجال الدين المخلصين.

وبسبب مؤامرة ابن بويه لإفساد العقيدة الإسلامية انقسمت الأمة الإسلامية عقيديا بين عقيدتين متناقضتين؛ عقيدة إسلامية صحيحة تقوم على التوحيد وتعتمد على القرآن الكريم وسنة نبيه المطبقة لأحكامه يتبناها المستنيرون من علماء الدين مثل الإمام محمد عبده ومن سار على نهجه من علماء الأزهر، وهي العقيدة التي أخرجت الأمة الإسلامية من الظلمات إلى النور فحققت تحت ظلها حضارة لم يشهد التاريخ مثلها، وعقيدة كهنوتية فاسدة مشوبة بالوثنية يروج لها الفكر الكهنوتي الذي اعتمد المصادر التي زيفت على يد أنصار ابن بويه، وهي العقيدة التي انتكست بالأمة من النور إلى الظلمات حتى أضاعت حضارتها وهانت على الأمم.

ويمثل هذا الازدواج العقيدي سكينا ثلما تذبح به الأمة الإسلامية على مدى القرون، منذ ضياع الأندلس إلى ضياع فلسطين، وها نحن اليوم نرى دولها وقد أخذت تتهاوى واحدة تلو الأخرى تحت أقدام الغرب سلما أو حربا، وبذلك تحقق فينا قول الشاعر:



إذا أنت لم تعرف لنفسك قدرها هوانا لها كانت على الناس أهونا

ذلك لأننا لم نهن بين الناس إلا حينما هانت علينا عقيدتنا

ولعل القارئ يدرك من هذا العرض خطورة معركة إصلاح التعليم الديني بالنسبة لمستقبل هذا الوطن، فإذا كان مقدرا له أن ينجو من مصير الدول التي وقعت تحت سيطرة الغرب فلن يكون ذلك إلا بوأد فتنة ابن بويه، وهذا بدوره لن يتأتى إلا بإلغاء التعليم الأزهري قبل الجامعي، ورفع تعليم العلوم الشرعية إلى المستوى اللائق بها وهو المرحلة الجامعية، فذلك هو الضمان الوحيد لإخراج رجال دين مستنيرين على شاكلة الإمام محمد عبده ومن تبع منهجه، يصححون العقيدة الإسلامية بعد أن أفسدتها فتنة ابن بويه ومن روج لها من رجال الكهنوت الديني قرونا عديدة.

المقال الخامس

هل الإساءة لرسول الله حرام على صحف الغرب حلال على مشايخنا؟

لو تصورنا مسابقة أجريت لاختيار أكثر الكتب في العالم - منذ البعثة المحمدية حتى اليوم - تشويها لصورة نبي الإسلام ﷺ فسوف لن يجد كتاب "دفع الشبهات عن السنة النبوية" الذي يدرس في كلية أصول بجامعة الأزهر الدين منافسا على الإطلاق، فمؤلفه الدكتور عبد المهدي عبد الهادي أستاذ الحديث بكلية أصول الدين قد حشد فيه من الروايات التي ينسبها للرسول الكريم ما تقطع لشدة شذوذها بأنها تنتمي لشخصية خلاف محمد بن عبد الله الذي نزل عليه القرآن الكريم بغار حراء، بل تنتمي لشخصية وهمية فاسدة العقل والدين والأخلاق، خلقت من تراث فاسد وضعه الزنادقة وأعداء الإسلام، وتبناه الفكر الكهنوتي المنسوب للدين الإسلامي، وراح يلقنه لطلابه في المعاهد والكليات الأزهرية.

فأي صاحب فطرة سليمة يتبع نبيا يتهم حواء بخيانة زوجها آدم عليه السلام؟ أو يتهم إبراهيم عليه السلام أنه ارتكب خطيئة الكذب وهو بصدد تسليم زوجته لملك ليغتصبها خشية من بطشه؟ أو يزعم أن موسى عليه السلام فقأ عين ملك الموت حتى لا يقبض روحه؟ أو ينصح واحدة من نساء أمته بأن ترضع شابا ذا شارب ولحية بحجة أن تكون أمه في الرضاع، ويترك زوجته تمارس هذا الفعل القبيح ؟ أو يتفوه بألفاظ فاحشة خادشة للحياء يعف القلم عن سردها، ذكرها مؤلف الكتاب صراحة دون أدنى حياء أو خجل؟

وحين نسب المؤلف لنبيه المزعوم أنه تعرض للسحر، وأنه– ككل المعتوهين – كان يظن أنه يفعل أعمالا وهو لا يأتيها، لم تكن تلك الأعمال التي نسبها له أنه كان يصلي وهو لا يصلي، أو يخطب في الناس وهو لا يخطب، بل نسب إليه أحط

ما يتصور من أفعال، وهو أنه كان "يظن أنه يأتي النساء وهو لا يأتيهن" كما جاء حرفيا بالكتاب، كاشفا عن إنسان ذا شخصية شهوانية يسيطر الجنس على عقله الباطن (وأترك لخيال القراء الكرام تصور ما ينسبه هذا الأستاذ الأزهري لنبيه المزعوم من أفعال أمام الناس وهو في هذه الحالة من الجنون!!)

هذا ملخص سريع لما يدرسه مؤلف الكتاب من روايات ينسبها للسنة النبوية في كتابه الذي يدرب طلابه فيه على ممارسة القهر الفكري ضد كل من يعارضهم في تقبل تلك الروايات، وهذا التدريب على ممارسة القهر الفكري ضد الخصوم محور واضح من محاور الكتاب، فثلث الكتاب على أقل تقدير سب ولعن بأقسى الألفاظ لكل من ينكر رواية من رواياته الشاذة، دون أن يدري طلبته أن بذاءة الحوار دليل على فساد البضاعة.

وسوف يتملك العجب من القارئ الكريم حين يعلم أن البذاءة في كتاب عبد المهدي لا تقتصر على الخصوم الرافضين لرواياته، بل يوجهها لفئة في المجتمع ليس لها في هذه القضية ناقة ولا جمل، وهم فئة الأطباء! فالمؤلف — في معرض دفاعه عن رواية الحبة السوداء — يصف ما أسماه بـ "الطب الدنيوي" بأنه لعنة، ويتهم الأطباء بأنهم أكثر الناس علما بهذه الحقيقة، ويذكر أن عددا من الأطباء أقدموا على الانتحار تحت وطأة تأنيب ضمائرهم!!

والأمر متروك لنقابة الأطباء للتعامل مع هذا الاتهام، أما الذي يهمنا في هذه القضية فهو خيانة الأمانة العلمية حين يضلل المؤلف طلابه بهذا الهراء، فهو لم يذكر أسماء الأطباء الذي يزعم أنهم أقدموا على الانتحار، كما لم يذكر اسم مؤلف الكتاب الذي يزعم أنه استقى منه هذه المعلومة ولا دار نشر الكتاب، مكتفيا بالقول بأنه "كتاب لطبيب ذائع الصيت".

أما الخيانة الأعظم للأمانة العلمية في الكتاب فتتمثل في أنه أخفى عمدا عن طلبته وجود ست روايات في موطأ مالك لمشاهير الصحابة والتابعين على رأسهم عمر بن الخطاب تكذب روايته عن رضاع الكبير، إذ تجمع كلها على حقيقة أن التحريم لا يكون إلا للرضاع الذي يتم في الفترة التي حددها القرآن الكريم، وهو عامين بعد الولادة. وليس في هذا أي غرابة، فالكتب الأزهرية توضع آخذة في الاعتبار أنها تخاطب طلابا لا تملك عقولهم حق التفكير.



المقال السادس

الازدواج العقيدي مصيبة الأمة

في مؤتمر تدريس العلوم الشرعية الذي انعقد في ١٩٩٠ تحت رعاية المعهد العالمي للفكر الإسلامي افتتح الدكتور جمال الدين عطية المؤتمر بكلمة تحدث فيها عن أن الازدواجية الثقافية هي أهم مشاكلنا جميعا، وحقيقة الأمر أن الأمة لا تعاني من ازدواجية ثقافية بل من ازدواج عقيدي يتمثل في تناقض بين عقيدة سماوية مصدرها كتاب الله وسنة نبيه ﷺ المطبقة لأحكامه، وهي العقيدة التي أخرجت الأمة الإسلامية من الظلمات إلى النور ومكنتها من صنع حضارة من أرقى ما شهد التاريخ البشري من حضارات، وعقيدة كهنوتية ملوثة بدسائس الزنادقة من أساطير وخرافات وروايات مزيفة انتكست بها من النور إلى الظلمات حتى أضاعت تلك الحضارة.

وقد كان أول احتكاك لي بظاهرة الازدواج العقيدي حينما تقدمت للدراسة بمعهد الدراسات الإسلامية، فإذا بي أفاجأ بما يقوله الشيخ أحمد عمر هاشم في كتابه "أصول علم الحديث" بوجود آية قرآنية لم يكتبها النساخ في المصحف، وأن عمر بن الخطاب قال إنه لولا يخشى الناس لكتبها بخط يده، ووقتها أيقنت وأنا أسحب أوراقي من المعهد أنه يدرس عقيدة غير تلك التي أدين بها، عقيدة كتابها يشوبه النقص بينما مصحفنا نزهه الله عن النقص في قوله تعالى "ما فرطنا في الكتاب من شيء"، ونبي تلك العقيدة مقصر في أداء رسالته فجاء أتباعه من صنف الشيخ عمر هاشم بكتاب ناقص بينما نبينا منزه عن التقصير إذ جاءنا بالقرآن مكتملا، كما أن عمر لديهم لا علاقة له بعمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين الذي لم يكن يخشى في الحق لومة لائم.

ثم تعمقت فكرة الازدواج العقيدي أثناء دراستي بدبلوم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة، والتي انسحبت منها أيضا بسبب ما يدرس فيها من معارف فاسدة تشوه العقيدة لعل أخطرها الزعم بأن الشريعة الإسلامية تجيز تعذيب المتهمين أثناء التحقيق معهم!

وهذا الازدواج العقيدي أشبه بسكين ثلم تذبح به الأمة الإسلامية على مدى القرون، منذ ضياع الأندلس إلى ضياع فلسطين، ثم وقوع دولها واحدة بعد الأخرى كقطع الدومينو تحت أقدام جنود الغرب، إما سلما كما في السعودية ودول الخليج أو حربا كما في أفغانستان والعراق.

وإذا كان لمصر أن تنجو من هذا المسلسل فلن يكون ذلك إلا بإصلاح التعليم الديني كما نادى بذلك الإمام خالد الذكر محمد عبده منذ أكثر من قرن من الزمان، وذلك بإعادة تصحيح المناهج لتتفق مع مصادر الشريعة الغراء وتخليصها من كل مفاسد التراث الديني الفاسد الذي يشكل اليوم الأساس الجوهري للتعليم الأزهري.

وإذا كانت ظاهرة الازدواج العقيدي انعكاس لازدواج التعليم بين تعليم عام يحاول دفع طلابه لنحاق بحضارة القرن الحادي والعشرين وتعليم أزهري يصر على قوقعة طلابه في جهالات العصور الوسطى فإن مسئولية تخليص المجتمع من ظاهرة الازدواج العقيدي تقع بصفة رئيسية على أولياء الأمور الذين يدفعون بفلذات أكبادهم للتعليم الأزهري قبل أن يتم إصلاحه بصورة ترضي الله ورسوله. وقد كان أجدادنا يفعلون ذلك بحسن نية تحت تأثير عاطفة دينية حقيقية، أما أولياء الأمور اليوم — وفي عصر المعلومات الذي سقطت فيه الأقنعة - فيفعلون ذلك مدركين إدراكا يقينيا بما عيبه التعليم الأزهري من فساد، وحجتهم في ذلك أنهم يهربون بأبنائهم من ضوابط التعليم الجامعي العام المتمثلة في مكتب التنسيق.

وإذا كان التعميم الأزهري لم يعد له من مبرر بقاء إلا لكونه تحايلا على ضوابط التعليم الجامعي، فإن هذا المبرر لن يستطيع أن يسند المؤسسة الأزهرية طويلا، بعد أن وصل التناقض بينها وبين معطيات العصر ما يؤهلها أن تلقى مصير حيوانات ما قبل التاريخ المنقرضة. وسواء لقت تلك المؤسسة هذا المصير بفعل جنود الغرب

وأعوانهم من العلمانيين الذين ينادون بإلغاء التعليم الديني جملة وتفصيلا حين يــأتي دور مصر في مسلسل قطع الدومينو المتهاوية، أو بفعل صحوة دينية قد يمن بهــا الله على هذا البلد لينقذه من هذا المصير الرهيب، فإن النتيجة في الحالتين هــو ضــياع مستقبل من يدفعهم آباؤهم للتعليم الأزهري حين يجدوا السلعة التي تدربوا علــى ترويجها قد أصابها البوار. فعلى هؤلاء الآباء أن يحسبوا حسابا ليوم يحاســبهم فيــه أبناءهم في الدنيا عن ضياع مستقبلهم، قبل أن يحاسبهم الله في الآخرة عما اقترفــود في حق دينهم ووطنهم وأبنائهم.

المقال السابع

شهادة المرحوم الشيخ محمد الغزالي عن التعليم الأزهري

قدم المرحوم محمد الغزالي شهادته عن التعليم الأزهري في مؤتمر "تدريس العلوم الشرعية" الذي عقد عام ١٩٩٠ تحت رعاية المعهد العالمي للفكر الإسلامي وبرئاسة الدكتور جمال الدين عطية، الذي افتتح المؤتمر بكلمة نقتطف منها العبارة الآتية: "إن أهم مشاكلنا، ولعلها أهمها على الإطلاق، هي مشكلة الازدواجية الثقافية، وتطوير تدريس العلوم الشرعية يعد أحد الحلول لحل هذه المشكلة". وتؤيد هذه العبارة الدعوة التي ناديت بها في مقالي "إلغاء ازدواجية التعليم قضية مصير" على أساس أن توحيد التعليم في المرحلة قبل الجامعية هو الخطوة الأساسية للتطوير الذي يقول به رئيس المؤتمر للقضاء على الازدواجية الثقافية التي هي بحق مصيبة هذه الأمة.

وأمام لفيف من شيوخ الأزهر والمسئولين عن تعليم الشريعة الإسلامية داخل الأزهر وخارجه، من بينهم الدكتور علي جمعة والدكتور محمد عمارة، قدم المرحوم الغزالي شهادة مستفيضة عن وضع التعليم الأزهري بلغت ثمانية عشر صفحة من مقاس A4 بالبنط الصغير، ونقدم فيما يلي أهم النقاط التي تحدث عنها في شهادته:

- بالنسبة لنفقه يقول إن عرضه عن طريق التعليم الأزهري يجعله علما ميتا وما يبذل فيه جهد ضائع، وأنه يعرض كأمور عبادية تروى ولا تفهم، ويعقب على ذلك بأن علومنا كنوز ولكنها مخلوطة بأتربة لا حصر لها ولا بد من تنقيحها كما يستخلص الذهب من المناجم، ثم يضرب مثالا عن الفقه حين يستقى من التراث دون إعمال عقل عن فتوى بشأن التعويض عن العاهة المستديمة حيث

قال المفتي أن التعويض هو الفرق بين ثمن الرجل وهو صحيح وثمنه وهو مصاب، أي أن الفقيه لا يزال يعيش عصر الرقيق وأسواق النخاسة.

- وعن علم التوحيد أو علم الكلام يقول إننا نقلنا عن أرسطو، ويتعجب من ذلك قائلا كيف نكون أصحاب رسالة سماوية وننقل خرافات الإغريق؟ ويقول إن النتيجة أننا ننقل خرافات وأكاذيب لا معنى لها.
- وعن علم مصطلح الحديث يقول إنه أصبح علما أثريا يحال فيه على مجهول، ويتعجب من منهجية هذا العلم قائلا: "كيف يكون الحديث شاذا إذا خالف الثقة ولا يكون شاذا إذا خالف القرآن الكريم؟" ثم يصرح قائلا: "أنا آسف أن أقول ليس في الأزهر اليوم علماء سنة" ثم يعلق على رواية الجساسة التي تتحدث عن جزيرة مجهولة تعيش فيها دابة تتحدث بكل لغات العالم وتتجسس على البشر لصالح المسيخ الدجال المسجون في كهف بتلك الجزيرة قائلا: "قالوا إن الجزيرة المجهولة هي في بحر الشام (البحر المتوسط) أو في بحر اليمن (البحر الأحمر)، لقد داس البحارة هذين البحرين على مدى خمسة عشر قرنا ولم يجدوا هذه الجزيرة، فلماذا نعرض السنة للتكذيب الكلي؟".
- وعن علم التفسير يقول إنه يرى أنهم لم يدرسوه على الإطلاق، بل درسوا تطبيقات إعرابية وبلاغية،
- ثم يتحدث عن علم أصول الفقه فيقول: "إن علم أصول الفقه علم أثري فهو يدرس ولا يفهم، فلم توضع له أمثلة أو قواعد ويعتمد في تدريسه على بعض الكتب التي لا تزيد ولا تنقص وليس فيها شيء[1]."

---

[1]- دراسة علم أصول الفقه تخلق الملكة التشريعية التي هي مفترض لا غنى عنها للفقيه المسلم حتى يتمكن من إصدار فتاوى تتفق مع مبادئ القرآن الكريم، واعتراف الشيخ الغزالي بتخلف الدراسة في هذه المادة في التعليم الأزهري يفسر كافة الفتاوى التي تثير الفتن بمخالفتها لمبادئ العدالة كما وضعها الله في كتابه واستقرت عليها النظم المتحضرة، حيث لا تصدر الفتاوى عن اجتهاد بل تصدر بمنهجية نقلية لا تميز بين المتفق وبين المتناقض مع مبادئ الشريعة. من ذلك ما سبق وأشرنا إليه حول الفتوى بجواز تعذيب المتهمين أثناء التحقيق، وما ناقشناه في مقالنا "حنها بأيدينا ونحنها بأسناننا" حول إثبات النسب، وفيه بينت فيه أن الخلاف بين شيوخ الأزهر في هذه القضية يعكس الخلاف بين الفكر الديني السليم والفكر الديني السقيم. ومن ذلك أيضا فتوى الشيخ علي جمعة بعدم جواز زواج الرجل الذي تربى في ملجأ للفتيات من بنات الأسر بحجة أنهن ذوات حسب ونسب وهو محروم من ذلك، وقد أثارت الفتوى ثورة عارمة من قبل جمعيات رعاية الأيتام، حتى أن الدكتورة سامية خضر نشرت مقالا شديد اللهجة ضد المفتي في مجلة الأهرام العربي جعلت عنوانه: "**كيف تجرؤ يا فضيلة المفتي؟!**"

ويبلغ المرحوم الغزالي قمة أمانته حين يقول بكل شجاعة وصراحة إنه واجه أحد أساتذته قائلا: "لقد خرجتمونا من الأزهر جهلاء"، وتذكرنا هذه العبارة بعبارة أخرى سبقتها بقرن من الزمان، للإمام خالد الذكر محمد عبده حين قال طبقا لما رواه عنه الدكتور محمد عمارة في كتابه "محمد عبده رائد الإصلاح الديني: "لقد ظللت عشر سنوات أحاول أن أمسح عن عقلي وساخات التعليم الأزهري"، فما الذي يمكن للأمة أن تجنيه من تعليم فاسد باعتراف علمين من أعلامه، ظل على فساده لقرن من الزمان، غير تخريب عقول أبنائه وتدمير مستقبلهم؟

وقد أتيح لي مناقشة هذا الأمر مع أحد الذين حضروا المؤتمر واستمعوا لشهادة المرحوم الغزالي، وهو الدكتور محمد كمال إمام رئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة الإسكندرية، وذلك بعد ندوة بالقناة الثقافية حول كتابي "إصلاح التعليم الديني قضية مصير" شاركنا فيها الدكتور محمد عبد الظاهر وكيل جامعة الأزهر، حيث سألته عما تجنيه الأمة من مثل هذه المؤتمرات، فرد بكل بساطة" لا شيء، فنحن أمة صوتية" ثم هرع بسيارته ليلحق اجتماعا بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية!!

المقال الثامن

فساد التعليم الأزهري خنجر في قلب الأسرة

"الميثاق العربي" ٢٠٠٥/٣/٢٦

حين تسرب ما جاء بكتابي "نداء إلى ضمير الأمة" (الذي صادره مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر) عن فساد التعليم الأزهري للصحافة شنت حملة شعواء على الأزهر ورجاله بسبب تدريس الدكتور عبد المهدي عبد الهادي أستاذ الحديث بكلية أصول الدين في كتابه "دفع الشبهات عن السنة النبوية" لرواية رضاع الكبير التي تدعي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد سمح لصحابية بإرضاع شاب ذي لحية وشارب حتى تكون أمه في الرضاعة، بل تبلغ السفاهة اتمام عائشة رضي الله عنها بأنها كانت تمارس ذلك مع من تحب أن يدخل عليها من الرجال، وهو من ضمن الأمثلة التي ضربتها في كتابي تدليلا على فساد التعليم الأزهري. فظهرت جريدة الموجز في ٢٠٠٤/٨/١٨ بعنوان "التطاول على الرسول صلى الله عليه وسلم في كتب جامعة الأزهر"، وأتبعتها جريدة "العربي" في ٩/١٢ بمقال بعنوان "الافتراء على رسول الله في كتاب أزهري"، وكتبت مستهزئة بالدكتور عبد المهدي عبد الهادي "شيخ أزهري يقول لك: "ارضع زوجة صديقك تدخل بيته".

وفي حين قوبل كتابي بالمصادرة من شيوخ مجمع البحوث الإسلامية جاء رد فعلهم الفوري بتأثير هذه الحملة متناقضا تماما، إذ سارعوا في تحقيق صحفي بجريدة العربي في ٩/١٩ بإعلان التبرؤ من الكتاب المذكور الذي وصفوه بأنه "مدعوم سعوديا!؟"، كما هاجموا مؤلفه بضراوة، وهكذا تخلوا عن زميلهم في العلن بعد أن ناصروه ضدي في الخفاء، وتركوه كبش فداء لما يدرس بالأزهر من علوم فاسدة، رغم أن الرجل لم يفعل أكثر من أنه قام بتدريس ما يقدمه الأزهر لطلبته على مدى

عشرات السنين في منهج معتمد من الكلية التي يعمل بها والجامعة التي ينتسب إليها.

أقدم هذه الواقعة كمدخل لمعالجة قضية غاية في الخطورة، وهي ما يعانيه الفكر الديني من انفصام بين فكر مستنير ينكر ويستنكر مثل هذه الروايات الفاسدة، وبين الفكر الكهنوتي لأولئك الذين يؤمنون بها إيمانا أعمى ويسبغون على الكتب التي أوردتها قداسة زائفة، مهما بلغ تناقضها مع العقل وصحيح العقيدة.

لقد كانت مصادرة كتابي بحجة أن ما ورد به من إثبات براءة كتب السنة من الروايات الفاسدة هو محاولة لهدم السنة بالتشكيك في هذه الكتب، ولكن مع تراجع المجمع عن موقفه بفضل الحملة المذكورة ظهر أول صوت مستنير من داخل الأزهر يعترف بما تناول كتب السنة من تزييف على يد أعداء الإسلام، حيث قال الأستاذ عبد الله سلامة نصر أستاذ الحديث في التحقيق الصحفي: "إن الذين قاموا بتدوين الحديث والسيرة النبوية والتاريخ الإسلامي وإعادة نسخ هذه الكتب مرة أخرى بعضهم من الزنادقة والموالي والأعاجم، قد دسوا فيها أحقادهم ودلسوا وحرفوا في أحاديث الرسول ﷺ وملئوها بالإسرائيليات، والناس تصيبهم هزة ورعشة خوفا وتورعا لو فكروا في تكذيب أي رواية عن الرسول ﷺ تورعا من الوقوع في الإثم والذنب لأن هذه الأحاديث في صحيح البخاري ومسلم مثلا، ولم يفكروا أن في البخاري ومسلم مغالطات مخالفة للدين ولشرع الله ﷻ." وهكذا أيدني هذا العالم الفاضل فيما ذكرته في كتابي الذي صادره الأزهر، ولله الحمد والمنة على هذا النصر المؤزر.

وبالإضافة لهذا الانفصام داخل الفكر الديني حول السنة النبوية، فإن الانفصام ينصب أيضا على الأمور العلمية والثقافية، ولعلنا نتذكر أنه حين صادر مجمع البحوث الإسلامية رواية "أعشاب البحر"، ظهر مقال بعنوان "متى نتعلم الدرس؟" بجريدة الأهرام للدكتور حمدي زقزوق يستنكر هذه المصادرة.

ونجد نفس الأمر في قضية ربوية ودائع البنوك، فالأغلبية من شيوخ الأزهر المعاصرين يقولون إن عائد هذه الودائع ربا، بينما يقول الدكتور شوقي الفنجري أستاذ الاقتصاد الإسلامي وعضو مجمع البحوث الإسلامية إن هذه الودائع مستحدثة لا ينطبق عليها نص أو اجتهاد من الأقدمين، وفوائدها بالتالي غير محرمة (السياسي المصري. ٢٠/٢/٢٠٠٥)، وهو نفس ما أفتى به الإمام محمد عبده منذ

أكثر قرن من الزمان، ومعنى ذلك أن الفكر الأزهري يتحرك للخلف وليس للأمام.

أما بالنسبة لمعاداة الفكر الأزهري للعلوم الحديثة وربط الدين بالخرافات العلمية فيبدو هذا الانفصام أشد شراسة وخطورة على مستقبل هذه الأمة، ومن أمثلة ذلك الضجة التي أثيرت حول كتاب "قصة الخلق بين العرش والفرش، والذي ينكر فيه مؤلفه العلوم الحديثة ويحشد فيه خرافات علمية ينسبها للقرآن والسنة. ففي حين وافق مجمع البحوث الإسلامية على نشر الكتاب واصفا إياه بأنه "يحتوي على مادة علمية صحيحة مؤيدة بالكتاب والسنة وأعمال السلف، ويرد على الملاحدة من علماء الغرب ومن شايعهم من علماء المسلمين"، شنت جريدة اللواء الإسلامي هجوما صارخا على الكتاب في مقال بعنوان "كتاب ساذج ومؤلف نكرة يصر على تناقض بين العلم والدين" وسردت مئات الأخطاء الدينية واللغوية واردة به، ووصفت مؤلفه بأنه "محام مغمور ليس له سابق علم لا في الدين ولا في الدنيا".

ومما يزيد هذا الفصام ضراوة أن المؤلف يفتخر صراحة بانتماء فكره لفكر الكهنوت المسيحي في العصور الوسطى، وهو ما يثبت بصورة واضحة الصفة الكهنوتية لشيوخ المجمع الذي أيدوا هذا الكتاب، ووصل بهم الأمر إلى درجة اتهام علماء الفلك والفيزياء بالإلحاد بالضبط كما فعل رجال الكهنوت المسيحي حين اضطهدوا جاليليو وأحرقوا غيره من العلماء لنفس التهمة. وهنا يظهر الفصام بين فكر المجمع وفكر المرحوم الشيخ عبد الحليم محمود حيث يقول في ص ١٢٧ من كتابه "موقف الإسلام من العلم والفن والفلسفة" "وإنه لتقليد ببغوات أن ننقل الفكرة التي نشأت عن التعارض بين العلم والدين من بيئتها التي ظهرت فيها إلى مجال الدين عامة، وإنه لمن التهريج الواضح وسوء النية المبيتة أن ننقل الفكرة من المسيحية إلى الإسلام".

المحور الثاني

قضايا دينية متفرقة

المقال الأول

حقائق حول مصادرة كتابي "نداء إلى ضمير الامة"

السياسي المصري" بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١٣

تحت عنوان هل يدرس الأزهر علوما ميتة؟

كتيب في حجم الكف، لا تزيد صفحاته عن الأربعين، تحدثت فيه عن مطلبين هامين هما تنقيح السنة النبوية وإصلاح التعليم الأزهري، أقام المؤسسة الأزهرية و لم تقعد حتى الآن، ولا ندعو الله لها أن تقعد حتى يؤوب المسئولون فيها لرشدهم ويحققوا هذين المطلبين، فما الذي يحتويه هذا الكتاب صغير الحجم حتى يصادره مجمع البحوث الإسلامية، ويخطر الجهات الأمنية ضدي، ويصدر فتوى بأنني أنادي بهدم السنة؟

الكتاب يقوم على ثلاثة محاور، يتناول المحور الأول ما تتضمنه الكتب الأزهرية من روايات تطعن في مقدسات الإسلام، ورغم ذلك ينسبونها للسنة النبوية ويدرسونها في معاهدهم، وضربت أمثلة لبعض هذه الروايات، اقتبستها من كتاب "دفع الشبهات عن السنة النبوية" لمؤلفه الأستاذ دكتور عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي أستاذ الحديث النبوي بكلية أصول الدين، ولعل أكثر هذه الأمثلة شناعة في تشويه صورة السنة النبوية والشريعة الإسلامية هو الزعم بأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد صرح للمسلمات أن يرضعن من يردن أن يدخل عليهن من الرجال حتى يكن أمهاتهن من الرضاعة، بل ويصل السفه لدرجة اتهام السيدة عائشة رضي الله عنها بأنها كانت تفعل ذلك. وقد يظن القارئ أن المؤلف يدفع الشبهات عن السنة بإنكار مثل هذه الروايات التي حشد بها كتابه، ولكن العكس للأسف هو الصحيح، فهو يدافع عنها بكل شراسة، ويتهم من ينكرها بأفظع التهم.

ويتضمن المحور الثاني الأدلة التاريخية على براءة السلف الصالح من رواة الحديث من أن تتضمن كتبهم مثل هذه الروايات المتناقضة مع القرآن الكريم وأبسط مفاهيم المنطق، علاوة على الطعن الصريح في الشخصيات الدينية المقدسة، إذ بينت أن دراسة المخطوطات تكشف عن وجود فجوة زمنية بين عصر كتابة المؤلفات الأصلية لكتب السنة وبين أقدم مخطوطات لها تزيد عن قرن من الزمان[1]، وأن هذا دليل قاطع على تعرض هذه الكتب للتزييف، خاصة وأن القاعدة الأساسية في منهج السلف الصالح من رواة الحديث هي رفض أية رواية مخالفة لكتاب الله، فلا يخوضون في تحقيق الإسناد إلا لما كان موافقا لكتاب الله من الروايات. وكررت بناء على ذلك ما نادى به الإمام محمد عبده منذ قرن من الزمان أن يكون كتاب الله هو المعيار الحاسم في تنقيح السنة النبوية وتخليصها من الروايات الفاسدة التي تسربت لكتب السنة. والعجب كل العجب أن يقابل المجمع تبرئتي للسنة النبوية من هذه الروايات باتهامي بأنني أحاول هدم السنة، وكأنهم لا يرون السنة إلا ملوثة!

أما المحور الثالث فوقائع مؤتمر عقد تحت رعاية المعهد العالمي للفكر الإسلامي عام ١٩٩٠ بعنوان "تدريس العلوم الشرعية"، رأسه د/ جمال الدين عطية وشهده لفيف من المهتمين بالتعليم الأزهري، من بينهم د/ علي جمعة ود/ محمد عمارة. وفي هذا المؤتمر قدم المرحوم محمد الغزالي شهادة عما بالتعليم الأزهري من فساد، إلى أن صرح بكل شجاعة وأمانة أنهم درسوا بالأزهر علوما ميتة وأنهم تخرجوا من الأزهر جهلاء. وفي هذا المؤتمر نادى الحاضرون جميعا بضرورة أن توضع خطة عاجلة لإصلاح التعليم الأزهري، وللأسف لم يقدم القائمون على شئون الأزهر لهذا النداء إلا أذنا صماء.

---

[1]- يمكن التأكد من هذه الحقيقة العلمية بمراجعة كتاب الدكتور سركيس عواد "أقدم المخطوطات العربية" بدار الكتب.

المقال الثاني

حلها في إدينا ونحلها باسنانا

حول قضية إثبات النسب

"المسائية"، ١٠ يونيو ٢٠٠٦

يقول المثل الشعبي: "يبقى حلها في أيدينا، ونحلها بأسناننا"، كناية عن المشكلة التي يكون حلها بديهيا ومع ذلك تحل بأعقد الطرق، ولا ينطبق هذا المثل على أمر في الآونة الأخيرة قدر انطباقه على مشكلة النزاع بين آل الحناوي وآل الفيشاوي حول إثبات نسب طفلة بريئة نتجت عن علاقة بين ابنة الأسرة الأولى وابن الأسرة الثانية، ولننظر بداية كيف كان حلها بأيدينا، أو بالأحرى بعقولنا.

تتعلق المسألة بداية بتطبيق مبادئ الشريعة في هذه المسألة باعتبارها المصدر القانوني لمسائل الأحوال الشخصية، وبكل ما في هذه الشريعة من بساطة ووضوح نقول إن حفظ النسب هو من المصالح الكلية التي تكفلت الشريعة بحفظها، فهو قبل كونه حقا للطفل المتنازع حول نسبه، يعتبر حقا من حقوق الله في المقام الأول لقوله تعالى "ادعوهم لآبائهم"، وهذا الأمر الرباني الصريح يضع التزاما على كل من له علاقة بالقضية أن يتحري وجه الحقيقة في تحديد نسب كل طفل، وحكمة الشريعة هنا ليست خافية، فحفظ الأنساب من حقوق المجتمع الأصيلة، حيث إن النسب تترتب عليه آثار قانونية وفقهية خطيرة من تحريم زواج أو إقرار نفقه أو تحديد حقوق المواريث. ومن هذا المنطلق فإنه طبقا لمبادئ الشريعة ينظر للنسب كواقعة مادية يجب أن يتحرى عنها بكل طرق الإثبات، وتطبقا لذلك وضع الفقهاء في صدر الإسلام بعض الشواهد (أو بالتعبير القانوني "القرائن") التي يجدر اعتبارها، منها مثلا تحديد أقل مدة للحمل وأقصى مدة له.

فإذا كان الأمر بهذا الوضوح والبساطة، لماذا تسببت القضية في كل هذه الضجة؟ بكل أسف إن هذه الضجة متعلقة بمأساة هذه الأمة المصابة بشرخ في عقلها بين فكر ديني سليم وفكر ديني سقيم، اختلفا حول تطبيق الحديث الشريف "الولد للفراش". فطبقا للفكر الديني السقيم يطبق هذا الحديث (عميانيا)، أي أن المولود ينسب لأبيه في حالة وجود عقد زواج، دون أن يكون للأب حق النزاع حول نسب الطفل له مهما كان تحت يديه من شواهد أو قرائن تثبت العكس، وفي نفس الوقت لا ينسب المولود للأب في حالة عدم وجود عقد زواج مهما كان تحت يد الأم من ثوابت تثبت النسب، ويرى فقهاء هذا المنطق أن ينسب المولود لأمه في هذه الحالة، وفي الحالتين ليس للمولود، والذي هو صاحب الحق الأصيل في القضية، أي اعتبار. ومفاد هذا التطبيق أن وجه الحقيقة ليس له أي اعتبار أمام نزعة التطبيق الحرفي الذي يعجز عن فهم المصلحة، ناهيك عن العدالة، في هذه القضية. وهذه الفتوى هي التي أسس عليها قاضي الدرجة الأولى حكمه برفض إثبات نسب الطفلة رغم كل الشواهد والأدلة.

ومن حسن الحظ أن يتولى دحض هذه الفتوى السقيمة الدكتور عبد الله النجار – أحد محامي آل الحناوي – الذي جمع بين علوم الشريعة وعلوم القانون ما أهله أن يكون عضوا بمجمع البحوث الإسلامية. لقد بين الدكتور النجار في دفاعه القانوني أسلوب تطبيق الحديث طبقا لقواعد الشريعة والقانون معا، مبينا أن الحديث يقرر قرينة تطبق في حالة عدم التنازع من أي من الطرفين، ولكنها قرينة غير قاطعة، أي قابلة لإثبات العكس.

وقد أخذ قاضي الدرجة الثانية بهذا المنطق، حيث وضع الشواهد والأدلة التي رفضها قاضي أول درجة في وضعها القانوني الصحيح من حيث كونها أدلة على واقعة قانونية يلزم اعتبارها. ثم كان له الفضل في إرساء سابقة قانونية مما يجعلنا نحني رؤوسنا له احتراما وتقديرا، وهو أن نكول الأب عن الخضوع لتحليل الحمض النووي يعتبر قرينة على اعترافه بنسب الطفل له.

على أنني أرى أن تحسم هذه المسألة قانونا وليس قضاء، وذلك بأن يكون تحليل الحمض النووي بقوة القانون في مسائل النزاع حول النسب، فبذلك تحسم القضية في مهدها، ولا نكون بحاجة إلى حل المشكلة بأسناننا بينما حلها بأيدينا.

المقال الثالث

خدعوك فقالوا، تفسير الأحلام رؤيا شرعية

المسائية: ٧ يونيو ٢٠٠٦

تمثل قضية تفسير الأحلام ما يشبه اللوثة في عقول الناس عامة، فقد أنبأتني إحدى أمناء مكتبة مبارك العامة أن أكثر الكتب طلبا هي كتب تفسير الأحلام، وهي في نفس الوقت الأكثر تعرضا للسرقة. ولما كان من المبادئ الاقتصادية أنه كلما ظهرت حاجة لدى الناس ظهر من يسعى لإشباعها ابتغاء الربح، فإن الذين يتصدون لإشباع هذه الحاجة لدى جماهير البسطاء هم في أغلب الحالات دجالون، وللأسف، فليس أفضل من الدين وسيلة لممارسة صور الدجل المختلفة، وفي قصتنا هذه تطبيق لهذه الحقيقة على موضوع تفسير الأحلام.

رأي السيد "ياسر جمال" - الذي وصف نفسه في خطاب له لجريدة "أخبار النجوم" بأنه ثري أنفق الكثير من أمواله على المعاصي - فيما يرى النائم أنه قد استلم كتابا من الداعية الإسلامي عمرو خالد، واحتار في تفسير رؤياه، فتصرف التصرف التلقائي الشائع في مجتمعنا، وهو اللجوء لأحد مفسري الأحلام الذين شاع صيتهم في هذه الحرفة، فأرسل خطابا للجريدة المذكورة التي يقوم فيها مفسر الأحلام الشهير "سيد حمدي" بتقديم هذه الخدمة لقرائها.

وليس مستعصيا على من له حظ ولو ضئيل من الثقافة العامة أن يعرف أن تفسير مثل هذه الرؤيا مرتبط بما يرمز إليه الأستاذ عمرو خالد في ذهن صاحبنا، فالأمر ليس سيان حين يرى هذه الرؤيا شخص يجل الأستاذ عمرو خالد وبين شخص آخر لا يكن له مثل هذه المشاعر.

ومن جهة أخرى فإنه إذا كان صاحبنا من الذين ارتبط الأستاذ عمرو خالد في ذهنهم بالصلاح والتقوى، وأن الرؤيا تعبر عن رغبة لدى صاحبها أن يقتدي به ليتوب عما ارتكبه من معاصي، فإن هذه النتيجة بدورها تتحقق برؤية أي شخص يلعب هذا الدور لدى صاحب الرؤيا، أي أن المسألة لا علاقة لها بشخص في حد ذاته، فالنتيجة واحدة سواء أكان من رآه صاحبنا في منامه متوسما فيه الصلاح داعيا إسلاميا شهيرا أو بوابا يجلس على دكة أمام بوابة عمارة صاحب الخطاب.

ولكن طبيعة الاحتراف لدى السيد "سيد حمدي" تدفعه إلى أن يجعل لنفسه بصمة يخالف فيها ما استقر عليه العلم والمنطق، فقدم في معرض تفسيره للرؤيا لصاحب الخطاب بشرى يعلم كيف سيكون وقعها على نفسه، وهو أن رؤية الأستاذ عمرو خالد في المنام بشارة بطول العمر!

إلى هذا الحد وصل الاستهتار بعقول البسطاء، وقد تناول هذا الموضوع الأستاذ حمدي رزق في جريدة "المصري اليوم" في عاموده اليومي "فصل الخطاب" تحت عنوان ساخر يقول "إذا رأيت عمرو خالد في المنام فأنت طويل العمر"، فبين ما في هذا القول من تضليل لعقول العباد مما لا أجد فيه مجالا للمزيد، وهدفي من هذا المقال هو طرق الموضوع من زاوية أخرى أراها على أعلى درجة من الخطورة في مجتمعنا اليوم، وهي ممارسة الدجل باسم الدين، والتي تتخذ في حالتنا هذه استغلال رغبة البسطاء في تفسير أحلامهم وسيلة لذلك.

إن ما يشيعه السيد "سيد حمدي" من أن تفسيره للأحلام هو من قبيل الفتوى الشرعية المؤيدة بالكتاب والسنة هو افتئات جسيم على شريعة الله وتضليل لعباد الله، وليس أفضل في بيان ذلك التضليل إلا أن نستهدي بمسلك السلف الصالح في قضية تفسير الأحلام، وفي القصة التالية بيان لمسلكهم في هذه القضية، وكيف أنهم سبقوا العلم الحديث في وضع القواعد الصحيحة لتفسير الأحلام.

روى في الأثر أن أحدهم لجأ إلى أحد الصالحين (لعله الشافعي إن لم تخني الذاكرة) يسأله تفسير رؤيا رأى نفسه فيها يقف مؤذنا بين الناس، فبشره بأنه سوف يكتب له الحج قريبا، ثم سأله آخر بأنه أيضا يرى نفس الشيء، فحذره من أنه إن لم يتب عن السرقة فسوف تقطع يده.

وتعجب القوم من اختلاف التفسير في الحالتين، فقال لهم إنه يعلم أن الأول رجـــل صالح، فارتبط الأذان لديه بالآية الكريمة ﴿ وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً ﴾، أما الآخر فمعروف بسوء السلوك، فارتبط الأذان لديه بالآيـــة الكريمـــة: ﴿ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ ﴾.

ولعل هذه القصة تقنع من يود تفسيرا لرؤيا رآها أن يعلم أنه الأقدر على فعـــل ذلك، لأنه أعلم الناس بما تعنيه الرموز في رؤياه، وأن الأمر ليس كتالوجات جاهزة يتاجر بها من يدعون احترافا لعملية تفسير الأحلام.

المقال الرابع

شريعة الله، أم ديانات الكهنوت؟

المسائية، ٨ أكتوبر ٢٠٠٦

أقام دان براون الدنيا و لم تقعد حتى اليوم بنشره كتاب "دافنشي كـــود" عـــام ٢٠٠٣ وفيه قام بأمرين، الأول هو أنه هز ثوابت تتمسك بها المؤسسات الكهنوتية المسيحية، وتعتبر أن مجرد التفكير في مراجعتها أمرا يهدد عرشها الذي تربعت عليه عبر القرون بغير منافس، والثاني أنه كشف عن الشخصية السياسية التي اتهمها بأنها وراء إفساد الديانة المسيحية لتحقيق مآربه السياسية على حساب تلك الديانة، وهو الإمبراطور قنسطنطين.

و لم أكن أدري وأنا أنشر كتابي "نداء إلى ضمير الأمة" في يناير من نفس العـــام أنني أفعل نفس الشيء بالنسبة للمؤسسة الكهنوتية في الإسلام، فكتابي هـــز تلـــك المؤسسة كزلزال لم تفق منه حتى اليوم حين تعرضت بالنقد لثابـــت مـــن أخطـــر ثوابتها، وهو صحة الكتب التي تطلق عليها تلك المؤسسة كتب السنة الصـــحيحة، والتي يجعلونها حجر الزاوية في فكرهم الديني، كما كشفت عن الشخصية السياسية وراء إفساد للعقيدة الدينية، وهو أحمد بن بويه مؤسس الدولة البوهية، وهو أخطر شخصية ظهرت في التاريخ الإسلامي، ولكنه للأسف مجهول من غالبية المسلمين.

وابن بويه هو زعيم الديلم، وهم قوم مجوس كانوا قريبي العهد بالإسلام وقت أن استولى على بغداد عام ٣٣٠ هـــ، وأزاح الخليفة العباسي عـــن موقـــع الســـلطة السياسية، وجعله مجرد رمز لا حول له ولا قوة.

ووجه الشبه بين الحاكمين أن كليهما قد وصل للسلطة وهـــو ينتمـــي لحضـــارة معادية للأديان السماوية، وهي الوثنية في حالة الإمبراطور قسطنطين، والمجوســـية في حالة ابن بويه، وهو ما يبرر الشك في نوايا كل منهما بالنسبة للدين الذي تعامل معه.

وإذا كان دور الإمبراطور قسطنطين فيما اتهمه به دان براون (ومن قبله كتاب "A Holly Blood, A Holly Grail" الذي يعتبر مرجع كتاب دان براون) أمرا مثيرا للجدل في الأوساط المسيحية، فإن ما فعله ابن بويه من إفساد للعقيدة الإسلامية أمر موثق في كتب التاريخ الإسلامي، ويمكن الرجوع لكتاب "تاريخ الخلفاء" للسيوطي للاطلاع على ما فعله في هذا الصدد من "أفعال شنيعة" على حد وصف السيوطي.

والذي يهمنا في هذا المقال هو دوره في إفساد السنة النبوية بالذات، فهو قد بدأ عهده بإحراق مكتبة بغداد التي تحتوي على المخطوطات الأصلية لكتب السنة، وفتح بذلك الباب واسعا أمام أعداء الإسلام لدس روايات منسوبة لرسول الله ﷺ متناقضة مع العقل والمنطق، والأخطر من ذلك متناقضة مع كتاب الله، حتى صنعوا للأمة شريعة متضاربة تحتوي على الخرافات والأساطير والأفكار الهدامة للشريعة أكثر مما تحتوي على مبادئ تليق بشريعة سماوية قائمة على العقل والمنطق ومبادئ العدالة، ولبس منهم من لبس ثوب كهنوت ديني يأباه الإسلام، وراحوا يروجوا لبضاعتهم مستغلين جهالة الجماهير وتسلط الحكام حتى أصبحت لهم الغلبة في ميدان الفكر الإسلامي.

وواقعة حرق مكتبة بغداد موثقة في أحد أعمالنا الدرامية، وهو مسلسل "فارس العرب" بطولة الفنان أحمد عبد العزيز، أما اختفاء المخطوطات الأصلية لكتب السنة فهو العمل الذي قمت بتوثيقه ونشره في كتابي المذكور، والذي ذكرت فيه حقيقة أن أقدم مخطوطات للسنة النبوية يفصلها عن مؤلفيها فترة لا تقل عن قرن ونصف من الزمان، وفي حالة البخاري بالذات تصل هذه الفترة إلى مائتين وأربعين عاما.

وليس القارئ الكريم مضطرا لقراءة الكتاب حتى يتأكد من صدق ما ذكر به من أدلة على تزييف مخطوطات السنة، ولا هو مضطر إلى إجراء ما قمت به من بحث على مدى ثلاث سنوات، فالدليل تحت يديه، فما عليه إلا أن يراجع أي كتاب عن السنة، ولن يجد فيه مرجع يرجع إلى ما قبل استيلاء ابن بويه على السلطة في القرن الرابع الهجري، في حين أن عصر تدوين الحديث يعود للقرنين الثاني والثالث الهجري، بل إن ستة من الكتب التي تسمى بالصحيحة ليس لها وجود حتى القرن الخامس الهجري.

وقد بينت دراستي للمخطوطات أن مخطوطات القرآن الكريم تعود لعصر نزول القرآن، حيث توجد مخطوطات بيد عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وبذلك يصدق قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴾، ويلقي ذلك مسئولية جسيمة على كل مسلم ألا يقبل رواية متناقضة مع كتاب الله.

وإذا كان الدكتور سيد طنطاوي قد أقر في مؤتمر حوار الأديان بالأزهر بعدم صحة رواية قتل المرتد التي دافع عنها شيوخ الأزهر طويلا، فحري بهم أن يجعلوا هذا الإقرار ذلك بداية لتنقيح السنة النبوية من كافة الروايات المتناقضة مع القرآن الكريم، وعلى رأسها رواية رضاع الكبير التي أحدثت فتنة بين المسلمين في الآونة الأخيرة، حتى لا ينطبق عليهم قول الله سبحانه ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَـٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾

المقال الخامس

بين طنطاوي وطهطاوي

المسائية، ٦ أغسطس ٢٠٠٦

قد يعتقد المطلعون على أعمال المرحوم بيرم التونسي أنني أقصد بهذا العنوان عملا من أعماله بنفس الاسم، يصف فيه معركة كلامية بين طالبين بالأزهر، أحدهما من مدينة طهطا بصعيد مصر والثاني من مدينة طنطا بالوجه البحري. وبقدر ما أمتعني ذلك العمل الإبداعي لما فيه من طرافة وفكاهة علاوة على نقده الاجتماعي، بقدر ما أحزنني أن أجده قد تجسد حقيقة محزنة في مطلع الألفية الثالثة، وذلك في معركة بين علمين من أعلام الأزهر، هما (فضيلة الدكتور الإمام الأكبر سيد طنطاوي شيخ الأزهر) — بصفته رئيسا لمجمع البحوث الإسلامية - وبين (الشيخ رفاعة الطهطاوي) الذي يسبقه في المولد بما يقترب من قرنين من الزمان.

وكلنا نعلم أن (الشيخ رفاعة)، ورغم عدم تمتعه بالدرجات العلمية الضخمة والألقاب الرسمية الفخمة التي يحملها غريمه، إلا أنه دخل التاريخ من أوسع أبوابه حين كان شعلة النهضة العلمية الحديثة لمصرنا الحبيبة، بما ترجم من كتب الغرب في مجالات العلوم والتكنولوجيا المختلفة.

أما أرض المعركة بين الغريمين فهو كتاب "قصة الخلق من العرش إلى الفرش"، لعيد ورداني المحامي، وفيه حشد المؤلف خرافات وأباطيل يتحدى بها علماء الأرض جميعا من نيوتن إلى آينشتاين، منكرا الجاذبية ودوران الأرض حول الشمس وكل معطيات العلوم الحديثة.

ولا يكتفي المؤلف بنفي حقائق العلوم الحديثة، بل يتجاوز ذلك بإجراء أبحاث من لدنه، يحدد بها مكان إبليس على الأرض، وقياس المسافة بين السماء والأرض، ويؤكد بأنه اكتشف أن الأرض تساوي في وزنها وزن القمر والشمس مجتمعين، وأن سرعة الصوت تساوي سرعة الضوء.

وإذا كان المؤلف يرى في نفسه أعلم علماء الأرض فهذا من شأنه، أما الذي من شأننا فهو تأييد مجمع البحوث الإسلامية – الذي يرأسه الدكتور طنطاوي – لما زعمه المؤلف من أن مصادر ما في الكتاب من تخاريف وهراء هما القرآن الكريم والسنة النبوية، وذلك حين صرح المجمع بنشر الكتاب، وحين أورد في تقريره عن الكتاب بأنه " يحتوي الكتاب على مادة علمية صحيحة ودقيقة ومؤيدة بالكتاب والسنة وأعمال السلف"، فكان للمجمع بذلك التقييم – الذي جعله المؤلف حجر الزاوية في الترويج للكتاب – فضل انتشار الكتاب كفيروس ينخر في عقل شباب الأمة في كافة أرجاء الوطن العربي، ينافس به المؤلف تجار المخدرات في رواج بضاعته وفي تغييبه لعقل شباب الأمة.

وأما ما يربط المرحوم الشيخ رفاعة الطهطاوي بالقضية فهو ما ورد في تقرير المجمع من أن المؤلف "يرد على الملاحدة من علماء الغرب ومن شايعهم من علماء المسلمين"، وهي عبارة توجه التهمة صريحة للشيخ رفاعة الطهطاوي بأن ما أفنى فيه عمره من نقل العلوم الحديثة لبلادنا الحبيبة لم يزد عن كونه خروجا على مصادر الإسلام ومشايعة للملاحدة من علماء الغرب، وهي تهمة تنطبق أيضا على كل أساتذة الجامعات المصرية في الفيزياء والفلك.

ولما كان المؤلف لا ينكر أنه أسس كتابه على الفكر الكهنوتي المسيحي في القرون الوسطى فلست أجد أفضل من علم من علماء الأزهر الشريف حكما في معركة طنطاوي والطهطاوي، وهو المرحوم الدكتور عبد الحليم محمود حيث يقول في ص ١٢٧ كتابه "موقف الإسلام من العلم والفن والفلسفة": "وإنه لتقليد ببغاوات أن تنقل الفكرة التي نشأت في التعارض بين الدين والعلم من بيئتها الجزئية، ومن ظروفها الخاصة إلى مجال الدين عامة أينما وجد وفي أي زمان وجد، وإنه لمن التهريج الواضح، وسوء النية المبيتة أن تنقل الفكرة من جو المسيحية إلى جو الإسلام الذي كانت أول كلمة في وحيه "اقرأ".(١)

١– عداء الكهنوت لما يطلق عليه "علوم دنيوية" معروف تاريخيا منذ موقف الكنيسة الكاثوليكية من علماء النهضة الذين يهاجمهم الأستاذ عيد ورداني وصل لحد حرقهم أحياء، وقد صدرت بيانات متعددة من الكنيسة الكاثوليكية تعتذر عن هذه الحقبة من التاريخ الكنسي، لتبقى هذه الوصمة بفضل الأستاذ ورداني – وتأييد الأزهر له – خالصة في حق الدين الإسلامي!!

المقال السادس

الرد على مقال "معنى ناقصات عقل"

السياسي المصري، ١٤ نوفمبر ٢٠٠٤

نشر المقال المعنون "معنى ناقصات عقل" بمجلة "المعرفة" الصادرة عن وزارة التعليم السعودية عدد أبريل ٢٠٠٤، والكاتب هو الأستاذ عزيز محمد أبو خلف، وقد أورد الكاتب الرواية الشهيرة التي تتضمن هذا الوصف للمرأة، ثم انبرى ليقنع القارئ بأن الوصف "ناقصات عقل" لا يحمل أي تحقير للمرأة، بل على العكس من ذلك، لقد حاول أن يسترضيها ويشيد بعقلها كما سنرى فيما بعد.

ورغم نية الكاتب المتجهة لتبرئة الإسلام من تحقير المرأة في هذه الرواية كما بين في مقدمة مقاله، فلم يتعرض لما جاء بها من أن أكثر أهل النار من النساء، واتهامهن بأنهن يكثرن اللعن ويكفرن العشير، وأنهن ناقصات دين، وأنهن يذهبن بعقول الرجال لفرط نقصان دينهن وعقلهن، وليس من تبرير لذلك إلا لأن هذه الأقوال المزعوم نسبتها للرسول ﷺ تحمل هجاء صارخا للمرأة يتعذر معه أية عملية تجميلية كالتي أرادها للوصف بنقصان العقل.

فبالنسبة لقول الرسول أنه رأى أن أكثر أهل النار من النساء نقدم الملاحظات الآتية: أين رأى الرسول أهل النار وأهل الجنة؟ ليس أمامنا إلا رحلة المعراج لنفترض ذلك، فهل سمحت الرحلة أن يقوم الرسول ﷺ بإحصاء قاطع يشمل الجنس البشري بأكمله حتى تخرج النتيجة معبرة عن صدق النبوة؟ أم أن الظاهرة كانت صارخة لدرجة أنها ترى بمجرد المشاهدة العابرة؟ ومن جهة أخرى كيف تربي النساء وهن أكثر أهل النار رجالا يكون أكثرهم أهل الجنة؟ ومن جهة ثالثة إذا كانت الجنة تحت أقدام الأمهات كما صرح بذلك رسول الله ﷺ، فكيف تكون الجنة تحت

أقدامهن، وأكثرهن من أهل النار؟

وبالنسبة للاتهام بأن النساء يكثرن اللعن نتساءل: هل تؤيد الخبرات الحياتية هذا القول؟ وهل ثمة إحصاءات علمية جادة تؤيده؟ أم تراها خبرة بشرية للرسول ﷺ طبقا لطبيعة الصحابيات في عصر النبوة؟ لو صح هذا القول، ألم تكن النتيجة الحتمية أن ينتقل هذا العيب عن طريق الاقتداء إلى أبناء النساء ذكورا وإناثا على حد سواء، ولشاع بالتالي بين الصحابة وأجيال الأمة الإسلامية التالية لهم؟

وبالنسبة لاتهام النساء بأنهن يكفرن العشير نبدي ملاحظتين، الأولى منهما أنه لو كان هذا القول صحيحا لما قامت للمجتمع الإسلامي قائمة، ولما استطاع صحابة الرسول أن يقوموا بالجهاد والفتح بينما النساء من ورائهم غير مؤتمنات على أسرهن. إن الرسول حين جعل للنساء أجر المجاهدين لم يكن ذلك إلا لوفائهن لأزواجهن في غيابهن وحفظهن لبيوتهن، فهي إذن صفة في الصحابيات تكذب أن يتهمهن رسول الله بخلاف ذلك.

أما الملاحظة الثانية فإن غريزة الأمومة التي أودعها الله في المرأة تشي بكذب هذه القول، فمن كل مائة رجل يهجر أسرته أو يتزوج على زوجته إجحافا بها وإرضاء لنزواته لا نكاد نجد امرأة تهجر بيتها، بل تبين الخبرات الحياتية كم تصبر الزوجات على ظلم الرجل وقهره، أو عن غيبته أو فقده، كل ذلك وفاء لأبنائها ولأسرتها.

أما عن القول بأن النساء يذهبن بعقل الرجل لشدة نقص دينهم وعقلهم، فإن النقص الأول يعلل بعدم أداء بعض الفروض لأسباب شرعية، والنقص الثاني بعدم الخبرة بالأمور المالية، فما علاقة ذلك بذهاب عقل الرجل؟

وأخيرا، نتحدث عن الادعاء بنقص الدين، وتربطه الرواية بفترات انقطاع النساء عن أداء بعض الفروض، ولو كان عدم أداء فريضة لعذر شرعي نقصانا في الدين لكان المريض المفطر ناقص دين بالنسبة لزوجته التي تصوم، والرجل غير القادر على الحج ناقص دين بالنسبة للمرأة التي أدت فريضة الحج، والرجل الفقير مستحق الزكاة ناقص دين بالنسبة للمرأة الموسرة التي تخرجها له أو تتصدق عليه، وهكذا إلى مالا يحصى من أمثلة. إن هذا القول في حقيقة أمره لا يخرج إلا من فكر شكلي ساذج يختصر الدين في أداء الشعائر نتزه عنه رسول الله.

انصب المقال فقط على الوصف بنقصان العقل في تلك الرواية، وقد يبين المؤلف تحت عنوان "علاقة العقل بالتفكير" أنه لا يوجد شيء اسمه العقل ككينونة محددة، فلفظ العقل ليس إلا تعبيرا مجازيا عن القدرة على التفكير، والذي هو معالجة المدركات الحسية للخروج بنتائج منطقية، ولا يختص به عضو معين بل يشترك فيه مجموعة من أعضاء الجسم. وفيما يتعلق بهذه القدرة يقول المؤلف أن الدراسات أثبتت بشكل قاطع أنه لا فرق بين الرجل والمرأة فيها، بل وأكد أن قوامة الرجل للمرأة ليست بسبب نقص عقلها، وهو تطور في الفكر الديني التراثي نحسبه للمؤلف، كما نحسب له إسهابه في بيان مساواة الرجل بالمرأة في الشريعة الإسلامية ليرد على اتهام الغرب للإسلام بالتحيز ضد المرأة.

وعلى هذا الأساس فقد انحصر دفاع الكاتب عن هذه الرواية في ربط نقصان العقل بنصاب الشهادة في المعاملات المالية من حيث أن شهادة الرجل تعدل شهادة امرأتين لعدم خبرتها المفترض في هذه المعاملات، فهو يعلن في بداية المقال: "لا يمكن فهم هذا الحديث بمعزل عن آية الدين"، ويختتم مقاله بالقول: "إذا فالحديث عن أن المرأة ناقصة عقل جاء بالإشارة إلى آية الدين، ولا يعني أن الرجل لا يمكن أن يوصف بمثل هذا الوصف".

ويكفينا في تفنيد هذا الربط غير المنطقي أن نبين أنه يتناقض مع المنهج القرآني في التعبير بنقصان العقل كما بينه كاتب المقال في مقاله. لقد بين أن القرآن يقصد بذلك عدم الهداية لصحيح الدين، وقدم أقوالا عديدة لفقهاء يؤكدون على هذه الحقيقة، ثم طبق المؤلف هذا الفهم فبشر المرأة المسلمة بأن عقلها بناء على الفهم القرآني لنقص العقل أرجح من عقل آينشتاين الذي لم يهده عقله للإيمان و لم يقده بالتالي إلى الجنة.

ولما كان تطابق الحديث مع المنطق القرآني هو الخطوة الحاسمة في تحقيق متنه، فإن بيان الكاتب لمدلول نقص العقل في القرآن، وأنه لا علاقة له بسهو أو نقص خبرة في مجال معين يعني براءة كتب السنة من قبول رواية كهذه. وأن القول بأنها صحيحة متنا هو تزييف للحقيقة، كما أنه لا عبرة بالسند طالما كان المتن فاسدا.

على أن أطرف ما في هذا الموضوع أن المقال يتضمن الدليل الحاسم على عـــدم صحة الرواية التي يدافع عنها، لا ندري كيف أورده الكاتب ثم غاب عنه. فبعد أن بين أن القرآن الكريم لم يتضمن لفظ "العقل"، بل استخدم الفعل (يعقل) في أزمنتـــه المختلفة، بمعنى أن القرآن الكريم يتحدث عن القدرات العقلية بصورة متطابقة مـــع حقيقتها العلمية التي أوردها الكاتب، قال إن الفقهاء قد استخلصوا من ذلك، وبناء على المبدأ الأصولي الذي يقضي بأن السنة النبوية الصحيحة تكون علـــى الـــدوام متوافقة مع المنهج القرآني، أن الروايات التي تحمل لفظ "العقـــل" غـــير صـــحيحة، واستشهد بأقوال لهؤلاء الفقهاء منها قول ابن تيمية في الفتاوى: "أمـــا الأحاديـــث المتعلقة بالعقل فلم يصح منها شيء".

الرواية التي تتهم النساء بنقص العقل هي إذن رواية ذات حظوة خاصـــة لـــدى القائلين بها، فهي تستثنى من القاعدة التي تقضي بعدم صحتها لكونها تتعلق بالعقـــل كما قال ابن تيمية، وهذا الاستثناء المتعسف أصدق برهان على طبيعتها، فما هـــذه الرواية إلا شطحة من خيال أفرزته حضارة تحتقر المرأة، وقد دست على السنة لتبرير استعبادها وإهدار آدميتها.

وحين تنسب رواية كهذه لكتاب من كتب السنة كالبخاري أو مسلم فيجـــدر أن يكون ذلك حافزا على تنقيح هذه الكتب منها ومن غيرها من الروايـــات الـــتي تتناقض من المنهج القرآني بدلا من أن تقحم على السنة النبويـــة المشـــرفة ظلمـــا وعدوانا. ويغنينا ذلك عن المحاولات التجميلية العقيمة لتلك الروايات التي تتنـــاقض أصلا مع تراثنا الديني الصحيح المبني على القرآن الكريم والسنة الشريفة المتطابقة مع منهجه، قبل أن تتناقض مع المفاهيم الحضارية المعاصرة.

نشر بالسياسي المصري تحت عنوان "كيف تكون الجنة تحت أقدام النساء وهـــن من أهل النار؟"

المقال السابع

حديث الذبابة، وتصحيح المفاهيم

رد على مقال د/ يوسف القرضاوي

"الأهرام العربي" بتاريخ ٢٨/٨/٢٠٠٤

نشرت مجلة الأهرام العربي في عددها المؤرخ ١٤ أغسطس ٢٠٠٤ فتوى للدكتور يوسف القرضاوي بعنوان "حديث الذبابة الشافية صحيح"، ويهمنا أن ننتهز هذه الفرصة لنضع النقاط على الحروف بالنسبة للجدل الثائر حول السنة النبوية المشرفة كمصدر من مصادر الشريعة الإسلامية.

يجمع علماء المسلمين على ارتباط السنة النبوية بالقرآن الكريم وجودا وعدما، ويمكن استخلاص هذا المبدأ بالنسبة للدكتور يوسف القرضاوي من كتابه "كيف نتعامل مع السنة النبوية"، وهو من إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، حيث يقول في ص ١١٣ "السنة النبوية شارحة لهذا الدستور (يعني القرآن) ومفصلته، فهي البيان النظري، والتطبيق العملي للقرآن، ومهمة الرسول أن يبين للناس ما نزل إليهم". ويعتبر هذا التعريف للسنة النبوية العمود الفقري لكتابه، فهو يتردد في أكثر من موضع منه لفظا أو تطبيقا.

ولا خلاف بين كافة علماء المسلمين على هذا التعريف، وأيضا لا خلاف على النتيجة الحتمية المتمخضة عنه، ألا وهي أن ينحصر مفهوم السنة فيما جاء عن الرسول ﷺ بمناسبة تطبيق أحكام القرآن الكريم، ويعبر الدكتور القرضاوي عن هذه النتيجة بالقول في كتابه سالف الذكر بنفس الصفحة "فالبيان النبوي يدور أبدا في فلك الكتاب العزيز لا يتخطاه".

وتطبيقا لذلك فإن ما جاء عن الرسول الكريم خارج نطاق القرآن الكريم يعتبر من أموره البشرية التي يحكم فيها بفطرته وخبرته الدنيوية، وفيها قد يخطئ الرسول فيصحح القرآن له خطأه، وقد يصححه الصحابة فيترل الرسول على رأيهم كما حدث في معركة بدر الكبرى، كما قد يعترف الرسول بخطئه كما حدث في حادثة تأبير النخل التي يقول عنها د/ القرضاوي في كتابه (ص ١٤٦) "أشار الرسول برأي ظني وهو ليس من أهل الزراعة، فظنه الصحابة وحيا فتركوا التأبير فكان أثره سيئا على الثمار، فقال الرسول ﷺ :"إنما ظننت ظنا فلا تؤاخذوني، أنتم أعلم بأمور دنياكم".

وإنه لمن المناسب في هذا المقام إزالة وهم ثار في عقول الكثيرين حول هذا المبدأ بسبب الخطأ في تفسير الآية الكريمة ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾. إن الآية لا تتحدث عما يتفوه به الرسول، بل تتحدث عن القرآن الكريم، فهو الذي يوصف بأنه ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴾ (راجع "صفوة التفاسير").

ولا يغير من هذا الحكم ورود هذه الروايات في كتب السنة كالبخاري وغيره، فما يعتبر مما في هذه الكتب سنة نبوية ينحصر فيما يتفق والقرآن الكريم طبقا للتعريف المتفق عليه، أما غير ذلك من روايات لا تتناقض مع القرآن الكريم أو العقل فالأجدر أن تنسب للسيرة النبوية لارتباطها بحياته ﷺ البشرية، ويكون القول الفصل فيها للمؤرخين لا لعلماء الفقه أو لعلماء الحديث. أما مالا يتفق مع القرآن الكريم أو العقل فيجدر تتريه تلك الكتب عنه كما فعل الدكتور القرضاوي في أماكن عديدة من كتابه.

ونستخلص من تطبيق كل هذه المفاهيم إن ما يسمى بحديث الذبابة الشافية ليس من السنة في شيء، فهو لا يرتبط بمهمة الرسول في أن يبين للناس ما نزل إليهم، وليس بيانا نبويا يدور في فلك القرآن الكريم لا يتخطاه. وتطبيقا لمنطق د/القرضاوي في حادثة تأبير النخل، نقول إن الرسول لم يكن عالم حشرات (كما لم يكن زارعا)، وأننا نرتكب نفس الخطأ الذي وقع فيه الصحابة حين ظننا الحديث وحيا، ولا يغير وروده في صحيح البخاري أو غيره من كتب السنة من هذه الحقيقة شيئا.

وبناء على ذلك، فسواء أصحت نسبة ذلك الحديث للرسول أم لم تصح، فإن خطأه فيه لا يقدح في نبوته، وصدقه فيه لا علاقة له بمعجزات دعوته، وفي الحالتين لا يمثل رفضه إنكارا للسنة يعاقب الإنسان عليه، ولا الاقتناع به اقتداء بها يثاب المرء عليه.

ويتبقى لنا أن نعرض لما تجنيه الأمة الإسلامية من آثار سلبية نتيجة محاولة إقحام مثل هذه الروايات على السنة النبوية. فحين يتحدث د/ القرضاوي عن الحديث محل الجدل في فقرة كاملة ينفي فيها أي جدوى له للدين أو للدنيا، حتى ينتهي بالقول "لو أننا حذفناه من صحيح البخاري ما ضر دين الله شيئا"، فإنه يحق لنا أن نتساءل: هل ينسب لسنة الرسول ما يعتبر لغوا لا طائل من ورائه؟ وما الفائدة التي ترجى من حشو عقل المسلم بأمور أقل ما يقال عنها أنها "علم لا ينفع وجهل لا يضر"؟

وحين يقال "ليس من حق أحد أن يرفض هذا الحديث أو أي حديث آخر لمجرد عدم موافقته للعلم الحالي، فالعلم يتطور ويتغير ويتقلب"، فإن هذا القول يتجاهل أن العلم خلال تطوره يصل لحقائق علمية لم تعد محل جدال، وهي أساس ما تحققه البشرية من تقدم في مجالات الطب والصيدلة والهندسة عبر آلاف السنين. لقد قتل تشريح الذباب بحثا، ولم يورد المقال رأيا لأحد علماء الحشرات يؤيد ما جاء بالحديث حتى يحسم هذا الخلاف، بل على العكس، فالعلم يقول بأن البلاء لا يكمن فقط في أجنحة الذباب، بل فيما تحمله في كامل جسمها من ميكروبات وقاذورات. ولن أكون وفيا لأمانة العقل الذي وهبني الله إياه لو أنني أدخلت فيه ما ينسب للرسول الكريم مما لا يؤيده علم من العلوم بزعم أنه قد يأتي يوم يؤيد العلم ما أعتقد به.

أما ما قيل بوجود طرق للعلاج بالذباب قديما فلا علاقة له بالحديث حتى يعتبر إثباتا له. فالمعروف أن الذباب حشرة لها أنواع عديدة لا تقتصر على الذباب المنزلي (من ذلك ذبابة الفاكهة مثلا)، ويؤكد منطوق الحديث أن الذباب المشار إليه في الرواية محل الجدل ليس من هذه الحشرات، إذ أن ما يحمله هذا الذباب من مواد نافعة يعادله ما يحمله من مواد ضارة كما تقول الرواية، فهو إذن متعادل الأثر فلا يصلح لأي علاج.

أما القول باستخدام الذباب في تطهير الجروح في مطلع القرن العشرين فخطأ صحته أن ما كان مستخدما في ذلك هو يرقات الحشرات لا الحشرات نفسها، ولذلك تسمى هذه الطريقة maggot therapy، أي العلاج باليرقات، وتعتمد على التهام هذه اليرقات للأنسجة الميتة فتحمي الجرح من التعفن. هذه الطريقة إذن لا علاقة لها بما يقال عما تحمله أجنحة الذباب من مواد ضارة أو نافعة (راجع الإنترنت للمزيد من المعلومات عن هذه الطريقة العلاجية). فما الذي تكسبه الأمة حين يعرض كبار علمائها الدينيون أسماءهم، ويعرضون معهم سنة رسول الله ﷺ، للتكذيب العلمي؟

أمر آخر أفزعني في ذلك الجدل وهو قول الدكتور القرضاوي "لو أن إنسانا عافت نفسه أن يتناول ما في الإناء بعد أن سقط فيه الذباب فلا إثم عليه ولا حرج"، فهل يأتي الرسول بما تعافه نفوس البشر؟ يجيب الدارمي في سننه عن ذلك بقوله "كان ابن عباس إذا حدث قال: إذا سمعتموني أحدث عن رسول الله ﷺ فلم تجدوه في كتاب الله أو حسنا عند الناس فاعلموا أني كذبت عليه" (سنن الدارمي، ص ١٤٦، يمكن الاطلاع عليه في مكتبة مركز الشيخ صالح كامل بالجامعة الأزهرية). ويكفيني أن يكون ابن عباس بريئا من حديث الذبابة وما يرتبط به من تقزز.

ولكن الأمر أكثر خطورة. ماذا لو أن إنسانا لم تعف نفسه ذلك لفرط ورعه وتسليمه بما يظنه حديثا نبويا يبتغي بركته؟ ماذا لو أن أما تأثرت بفتوى الدكتور القرضاوي، فأقدمت على غمس ذبابة في كون لبن أسقته طفلها الصغير، هل يتحمل الدكتور القرضاوي نتيجة هذا الفعل أمام الله؟

المقال الثامن

أفكارنا عن الحسد خرافات فرعونية

"بالسياسي المصري" ٢٠٠٤/١٠/١٧

تحدث القرآن الكريم عن السحر وعن الحسد، والسؤال المثار هنا هو: هل ما جاء بالقرآن الكريم عن هذين الأمرين ينطبق على ما يدور في عقول الأغلبية من المسلمين عنهما؟ هذا ما سوف نناقشه في هذا المقال، ومنهجيتنا في ذلك هو تتبع الألفاظ القرآنية لنبين مدلولها كما جاءت فيه، تطبيقا للقاعدة الشهيرة في تفسير القرآن الكريم "القرآن يفسر بعضه بعضا".

السحر وتسخر الجان: ليس في القرآن الكريم ربط بين السحر وتسخير الجان، ولنتابع الحالتين التطبيقتين اللتين وردتا في القرآن الكريم، ونضع التصنيف الصحيح لهما فيما نراه في حياتنا الواقعية دون سحر أو شعوذة:

سحرة فرعون: يقول الله سبحانه في قصة موسى عليه السلام عما كان يقوم به سحرة فرعون: ﴿ سَحَرُوٓا۟ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ ﴾ (الأعراف: ١١٦) بمعنى أنهم ضللوا أعينهم وأشاعوا في نفوسهم الخوف والرهبة، ثم يزيد المولى ذلك إيضاحا في الآية ﴿ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ۝٦٦ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ (طه: ٦٦، ٦٧)، وتبين الآيتان أن السحر في هذه القصة ما هو إلا ما يمارسه الحواة عموما من خداع لنبصر، وقد فسر العلماء ذلك بأن السحرة قد استخدموا مواد مطاطية لم تكن معروفة للعامة، حين يلقونها بعد ليها تفرد نفسها وتتحرك على الأرض، فيخيل للناس أنها تسعى. ولهذا السبب ما أن وجد السحرة أن عصا موسى قد انقلبت ثعبانا حقيقيا آمنوا بهذه المعجزة وتابوا عن ممارسة السحر.

ويذكر التاريخ القريب أن المستعمرين البيض كانوا يستخدمون هذا التضليل لإرهاب الأفارقة البدائيين، فيكفي أن يخلع أحدهم طاقم أسنانه مثلا أمام قبيلة حتى يصاب أفرادها بالهلع ويخضعون له.

السحر في قصة هاروت وماروت: يقول المولى في ذلك: ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَـٰنُ وَلَـٰكِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ ﴾ (البقرة: ١٠٣)، ولا تفيد الآية بأن الشياطين يتسلطون بأنفسهم على البشر نتيجة للسحر، فدورهم مقصور على التعليم، بل إنها صريحة في بيان أن الشياطين لم يكونوا أنفسهم مصدر هذا العلم، بل كان مصدره الملكين هاروت وماروت وقد نزلا ببابل وانصرفا لتعليم الناس بعض الأعمال الشريرة التي وصفها القرآن بأنها من السحر، ويؤيد القرآن الكريم ذلك في العبارة التالية من الآية الكريمة: ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾.

أما عن الناحية التطبيقية لهذا النوع من السحر فتبينه الآية على النحو التالي: ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ﴾، والتفريق بين المرء وزوجه يعني إثارة مشاعر نفسية تقلب الحب كرها، وهو متحقق فيما يمارسه أولئك الذين يتسلطون بالإيحاء أو بالتنويم المغناطيسي على الناس، وهذا بدوره لا علاقة له بما تعارف الناس عليه من أمور شعوذة يزعمون فيها تزويج فتاة فاتها قطار الزواج أو شفاء مريض من مرض نفسي أو عضوي أو علاج العاقر، إلى غير ذلك من أمور يقصد المشعوذون لعلاجها.

والنتيجة أن الحالتين الوحيدتين عن تطبيق السحر في القصص القرآني لا تخرجان عما نعرفه في حياتنا المعاصرة من أمور لا علاقة لها بأمور غيبية، وليس للشياطين بالتالي أي دور فيهما.

علاقة الجان بالإنسان: ليس في القرآن الكريم آية واحدة تجعل للجن تأثير على الإنسان عدا الوسوسة وما يترتب عليها إما من تضليل لمن استجاب لها، أو من ألم نفسي لمن يقاومها، ويتأكد هذا المعنى الآية الكريمة ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾ (الحجر: ٤٢) أي أن الأمر كله مقصور على

الغواية، وهي لا تؤثر إلا على الذين يحيدون عن منهج الله، فيتمكن الشيطان نتيجة لهذا الانحراف عن الحق من غوايتهم.

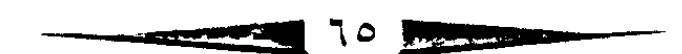
ويتأكد هذا المعنى بالآية الكريمة: ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَـٰذِبُونَ ﴾ (الشعراء: ٢٢٢)، وسوف نزيد الأمر إيضاحا في الفقرة التالية.

المس الشيطاني: تتحدث كثير من الآيات عن المس عموما، ويقصد بها في السياق القرآني إصابة الإنسان بعارض من عوارض هذه الحياة، من قبيل ذلك: ﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ (آل عمران: ١٤٠)، وكذا ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا ﴾ (يونس: ١٢). والسياق القرآني مطرد على هذا المعنى للمس.

أما عن المس الشيطاني فإننا حين نتدبر الآية الكريمة ﴿ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلشَّيْطَـٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ﴾ (ص: ٤١)، ونقارنها بالآية ﴿ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴾ (فاطر: ٣٥)، يتأكد لنا أن المس الشيطاني لا يخرج في مدلوله عما قدمنا، فالآية الثانية تنفي أن يتعرض المؤمنون في الجنة لما تعرضوا له في الدنيا من عوارض الحياة التي آلمتهم بدنيا أو نفسيا، وهو نفس ما اشتكى منه نبي الله أيوب عليه السلام في الآية الأولى.

فنبي الله أيوب حين دعا ربه بهذه الدعوة كان في أشد حالات المرض، وكلنا نعلم أن الإنسان في مثل هذه الأحوال يكون عرضة لهجمة شرسة من الشيطان لكي يفتنه عن دينه تحت وطأة ما يقاسيه من آلام، فلجأ هذا العبد الصالح لربه لينقذه من هذه الوساوس، ولم يكن الرد أن يذهب نبي الله لمشعوذ يشفيه من هذا المس، بل أن يركض برجله في مغتسل بارد جعل الله فيه شفاءه من مرضه الجلدي، وهو أمر مألوف لنا حين نجد عيونا مائية تحتوي على علاج للأمراض الجلدية، أي أن العلاج كان ماديا كما كان المرض ماديا.

ونأتي للآية الأخيرة التي تتخذ حجة للمس الشيطاني بالمعنى الذي يردده المشعوذون ومن اقتنع بكلامهم من عامة المسلمين، ألا وهي: ﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ



ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ﴾ (البقرة: ٢٧٥)، فلو أن الآية تقصد المس الشيطاني الذي يقول به المشعوذون لكان ذلك اتهاما لكتاب الله بالكذب، فالمرابون يزاولون أعمالهم منذ فجر التاريخ و لم يلاحظ عليهم شيء من ذلك المس الشيطاني الذي يقولون به ويقيمون لعلاجه طقوس الشعوذة، ولكن سياق الآية يبين المقصود منها: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾، بمعنى أن تضليل الشيطان لهم بلغ من القوة أن يخلطوا بين معاملتين متناقضتين، واحدة تتاجر بآلام الفقراء، والثانية تتاجر متاجرة شريفة، وهذه الصورة المتطرفة من الخلط بين الخير والشر عبر عنها الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم بالتخبط الناشئ عن وسوسة الشيطان.

النفاثات في العقد: تتحدث الآية الكريمة ﴿ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ﴾ (الفلق: ٤) عن الكاهنات المشعوذات، و لم يقل المولى سبحانه بأية طقوس من تلك التي نراها لدفع ضررهن، بل الاستعاذة منهن به سبحانه، لما في أعمالهم من تضليل للناس يجدر بنا أن نسأل الله الوقاية منه.

وقد ذهب أحد المفكرين الإسلاميين إلى تفسير الآية الكريمة بأنها تشير إلى صنف من النسوة حين يصادفون مشكلة إنسانية - كنزاع بين زوجين - يزدنها تعقيدا لنزعة شريرة تملكتهن، فكأنهن ينفثن في النار ليزدنها اشتعالا، وسواء أصح هذا التفسير أو ذاك فالنتيجة واحدة، أنه ليس لهذه الآية الكريمة شأن بما يمارس من أعمال شعوذة بدعوى الشفاء من السحر.

الحسد: من الأمور المؤسفة الشائعة في الأمة الإسلامية ربط ما يصيب الإنسان من إحباطات في حياته بأعمال شعوذة ارتكبت ضده، الأمر الذي يحول بين عقولنا وبين تتبع الأسباب الموضوعية المؤدية لهذه الإحباطات، والتبرير دائما أن الحسد مذكور في القرآن الكريم، ويعلم كل من لديه ثقافة دينية صحيحة أن الحسد في السياق القرآني هو كراهية الخير للغير وتمني زواله، إذ بهذا المعنى جاءت الآيات الأربع التي وردت في القرآن الكريم، وهي: ﴿ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا ﴾ (الفتح ١٥)، ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ (النساء: ٥٤)، ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ

مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم ﴾ (البقرة: ١٠٩)، ﴿ **وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ** ﴾ (الفلق: ٥)، ومن الواضح أنه ليس لهذه المشاعر الشريرة أثر في أن تزول هذه النعمة فعلا، ولذلك لم يجعل القرآن الكريم من وسيلة لدفع ضررها إلا الاستعاذة بالله ﷻ.

أما القول بأن لبعض العيون قدرة سحرية على إلحاق الضرر بالآخرين فهي ليست إلا أساطير فرعونية يتره المؤمن عن أن يعتقد بها، أو يصدق المرويات التي تنسب للرسول مثل هذه الخرافات.

المقال التاسع

لسنة بين الإنكار والتشويه

د/ صبحي منصور ضد شيوخ الأزهر

حول السنة ودورها في التشريع

"السياسي المصري" ٢٠٠٥/٢/٦

دارت معركة فكرية على صفحات مجلة "الأهرام العربي" في عددها المؤرخ ١٤ أغسطس ٢٠٠٤ بين الدكتور أحمد لطفي منصور الذي يمثل الفكر المنكر للسنة وبعض شيوخ الأزهر الشريف. ويهمنا في هذا المقال أن نطرق موضوع دور السنة في التشريع الإسلامي وضوابط هذا الدور من زاوية تطبيقية تبين جانبي الصواب والخطأ بالنسبة لكل فريق، بدلا من التراشق بالأدلة النصوصية التي يتجادل الطرفان حول صحتها أو حول مدلولها. ومن هذا المنطلق نقدم فيما يلي أمثلة تبين دور السنة في التشريع الإسلامي، آخذين في الاعتبار أن الموضوع أوسع من أن يحاط به في هذه العجالة:

أولا: تفسير منطوق الأحكام: في تطبيق الرسول صلى الله عليه وسلم للآية الكريمة: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَـٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَـٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾ (التوبة: ٧٣)، نجد أنه ﷺ قد جاهد الكفار بالسيف، ولكنه لم يرفع السيف ضد المنافقين، فتكون هذه السنة قد بينت أن القتال ليس هو الصورة الوحيدة للجهاد، وأنه مقصور على من يرفع السلاح ضد المسلمين. وفي هذا التطبيق النبوي دليل دامغ على فساد كل من ربط الجهاد بأعمال تحسب على الشريعة الإسلامية بوصفها أعمالا إرهابية.

ثانيا: بيان فساد ما يخالف القرآن الكريم في التشريع الإسلامي: من أظهر الأمثلة على ذلك أن الحديث رقم ٦٠٩٥ في صحيح البخاري (نسخة دار الكتب، قسم الإنسانيات تحت رقم ٢٣٥,١ ت خ ص) يبين أن الرسول الكريم قـد رفض تطبيق حد من الحدود على أحد الصحابة جاء معترفا بارتكابـه إثمـا يستحق الحد، بل رفض حتى أن يسأله عما ارتكب، مبينا له أن الله قد غفـر له. وفي ذلك كان الرسول ﷺ يطبق حكم الآية الكريمـة: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (المائدة: ٣٤). وهذا التطبيق النبوي للحكم القرآني يهدر كافة الروايـات - علـى كثرتها - التي تدعي قيام الرسول بتنفيذ الرجم علـى مـن جـاءه معترفـا بارتكاب الزنا. وليس خافيا أن هذا الحكم القرآني يتفق مع مئات النصوص القرآنية والنبوية التي تربط بين رحمة الله عز وجل وغفرانه للتـائبين، وتـبين طرقا للتطهير من الذنوب ليس منها إزهاق الروح.

ثالثا: بيان التطبيق العملي للأحكام: من الأحكام - وخاصة العبادات - ما يتطلب تطبيقا عمليا لبيانها، وأشهر مثال لذلك بيان هيئة الصلاة. ولا يعـني ذلـك نقصا في كتاب الله كما يزعم القائلون بذلك ليبرروا لأنفسهم قبول أحكـام غير واردة في القرآن كالرجم. فالقرآن كمصدر نصوصـي لا يقبـل بيـان الأحكام العملية، وإلا تطلب الأمر أن يحتوي القرآن على رسومات تصويرية كما نفعل مع كتب الصغار لتعليمهم الصلاة.

رابعا: بيان أصول التشريع: حين قدر الرسول الكريم ميراث الجدة، ربـط ذلـك التقدير بالقياس على ميراث الجد. مرة أخرى لا يدل ذلك علـى نقـص في التشريع القرآني، ولكن يدل على حكمة بالغة من المولى عز فيمـا يكلـف رسوله من أعمال متعلقة بشريعته. فمن ذلك التطبيق نسـتخلص مبـدأين هامين من أصول التشريع الإسلامي، الأول منهما حجية الاجتهاد كمصدر ثالث للتشريع الإسلامي، والثاني أن الأصل في المعاملة بين الرجل والمـرأة في المواريث هو المساواة، وفي ذلك أبلغ رد على من يعتمد على كون الأخـت ترث نصف أخيها - وهي حالة خاصة لها اعتباراتها - للقول بتمييز الرجـل عن المرأة في التشريع الإسلامي.

وإذا كنا نكتفي بهذه الأمثلة لضيق المقام، فإنه لا بد من إيراد ملاحظة طريفة استكمالا لنتعقيب على المناظرة، وهي أن كلا الطرفين قدم بنفسه ما يفيد دحض فكره. فالدكتور منصور يعترف بأن دور الرسول هو تطبيق أحكام القرآن الكريم، غير منتبه إلى أن هذا التطبيق في حد ذاته يعني أن السنة أحد مصادر للتشريع الإسلامي، بالضبط كما يعتبر التشريع العادي، وهو الذي تضعه السلطة التشريعية تطبيقا للتشريع الدستوري، مصدرا من مصادر التشريع. وينطبق نفس القول على تطبيق السلطة التنفيذية للتشريع العادي فيما يسميه رجال القانون بالتشريع الفرعي أو اللائحي. ومن ذلك يتضح أن التشريع الإسلامي حين يأتي على مصادر تنازلية الترتيب هي القرآن الكريم ثم السنة النبوية ثم الاجتهاد ليس بدعا بين التشريعات القانونية، بل له فضل السبق في هذا التنظيم التشريعي الذي لم تعرفه البشرية إلا بعد قرون من نزول القرآن الكريم.

ومن جهة ثانية فإن الدكتور عبد المنعم البري قدم - وهو يدافع عن الرجم- دليلا دامغا على نفيه، وذلك حين قال إن لفظ "العذاب" لا يعني إزهاق الروح. وتحت أيدينا الآية الكريمة رقم ٨ من سورة النور، والتي تقول عن المحصنة حين تلاعن زوجها: ﴿ وَيَدْرَؤُا عَنْهَا ٱلْعَذَابَ... ﴾ (الآية)، فهو بذلك قدم لنا الدليل على أن المحصنة لا تزهق روحها، بل يوقع عليها العذاب المعرف في الآية ٢ من نفس السورة بأنه الجلد.

على أن وجود روايات مخالفة للقرآن الكريم في الكتب المنسوبة لرواة الحديث ليس مدعاة لإنكار هذه الكتب أو اتهام واضعيها بالكذب، ولكنه مدعاة لإعادة تنقيح هذه الكتب لتطهيرها من كل ما ليس له أصل في كتاب الله، فبذلك فقط يتحقق الانضباط التشريعي للشريعة الإسلامية كما صاغه فقهاء السلف الصالح في قواعد أصول الفقه.

المقال العاشر

هجاء الصحابة

انتهاك خطير لمبادئ الأخلاق والتحضر وتزييف فاضح للتاريخ

رد على أسامة أنور عكاشة في
سبه لعمرو بن العاص ﷺ

آفاق عربية، ٢ ديسمبر ٢٠٠٤

عبر أسامة أنور عكاشة في وصفه لعمرو بن العاص بأنه "أحقر شخصية في التاريخ" عن فكر بدأ يتسرب لمحيطنا الثقافي، يرتكز على هجاء العرب الذين أدخلوا مصر ضمن الدولة الإسلامية وتناول سمعتهم بالسباب الفاحش. وبصرف النظر عن الجانب المرتبط بالدين بكونهم من الصحابة أو أنهم من نشروا راية الإسلام في مصر، فإن للقضية جوانب أخرى يجب مناقشتها، خاصة وأن العبارة قد لقيت استحسانا من البعض، كثيرون منهم بكل أسف يستغلون شهرتهم الجماهيرية أو حتى درجاته العلمية في هذا الهجاء.

ويتعلق الجانب الأول بالواقع الأخلاقي لمن يطلق لسانه للتطاول على غيره بصفة عامة، خاصة إذا كان غائبا عنه. وقد عبر عن هذا الجانب المرحوم ثروت أباظة في قصة ذات دلالة عميقة، فقد ذكر أنه في بداية عمله الصحفي انتهز فرصة قبض الإنجليز على أحمد حسين وكان له الهجاء، معترفا بأنه كان يحاول التقرب من الإنجليز، وفي اليوم التالي تلقى دعوة للقاء الحاكم العسكري البريطاني، الذي أسمعه تقريعا عنيفا، محوره كيف يسمح له شرفه أن يهاجم إنسانا لا يملك الرد عليه. فلعل أن يكون في ذلك عزاء لعمرو بن العاص رحمه الله وصحابته رضوان الله عليهم يغنيهم عن عجزهم عن الدفاع عن أنفسهم وهم في ذمة التاريخ.

ويتعلق الجانب الثاني بمفهوم الحضارة كما يعرفها العالم المتمدين، فمن ثوابت العالم المتحضر أن الموضوعية – وهي قضية حضارية صرفة – تعني احترام المخاطب لعقل المتلقي فلا يصدر أحكاما مرسلة على عواهنها، كما تعني أيضا احترام المتلقي لعقله فلا يقبل مثل هذه الأحكام. ومن ثم فكان احترام عقول المخاطبين يقتضي أن يقوم السيد أسامة بعمل حصر شامل لشخصيات التاريخ، ثم يبين لنا معيار تقييم (الحقارة) الذي يفترض أنه سيطبقه تطبيقا محايدا على هذه الشخصيات جمعاء ليثبت أن عمروا هو أحقر هؤلاء الشخصيات جميعا، بما فيهم الإمبراطور دقلادنيوس الذي سيأتي ذكره في شهادة د/ سليم حسن.

أما ما يلجأ إليه المتطاولين على الصحابة من تزييف فاضح لحقائق التاريخ بما ينسبونه للفتح العربي من أكاذيب، فإن هذا المسلك تدحضه الشهادات التاريخية الآتية:

شهادة البروفيسور جرومان: في معهد البرديات بفينا بردية تحمل رقم ٥٥٨ تسمى بردية إهناسيا، ترجع إلى عام ٢١ هـ عبارة عن عقد شراء بين قائد جيش المسلمين وأهالي إحدى قرى محافظة بني سويف، ومحدد في هذا العقد شراء ٥٥ رأس من الضأن ومبينا به ثمن الرأس والتزام القائد العربي بسداد الثمن، ويعقب البروفيسور النمساوي جرومان في محاضرته عام ١٩٣٠ بالجمعية الجغرافية في مصر على هذه البردية قائلا: "ربما تتصورون أن الإسلام انتشر لواؤه بالسيف والنطع، على أن الأسقف يوحنا النيقوسي المسيحي ينقض هذا القول، إذ شهد وشهادته شهادة معاصرة بأن عمرو بن العاص لم ينهب شيئا من مقتنيات الكنيسة. وهاأنا أدلكم على مستند في غاية الأهمية يبين لكم بوضوح سلوك الجنود وحسن معاملتهم للأهالي، وهو أقدم المستندات في عهد الإسلام" والمحاضرة موجودة في قسم الوثائق بدار الكتب.

شهادة الدكتورة فرانز مورفي: من محاضرتها في مؤتمر البرديات العربية الذي عقد بمقر المجلس الأعلى للثقافة: "تقدم البرديات العربية دليلا على أن المحاكم الإسلامية تمتعت بثقة المسيحيين والمسلمين على السواء، إذ وجدنا المسيحيين يلجئون إليها عندما كان باستطاعتهم أن يختاروا بين المحاكم الإسلامية وغيرها. كذلك فعل اليهود أيضا كما يتبين من وثائق بعد ذلك. وهكذا، خلافا لما هو

مألوف من تصورات غريبة عن القانون الإسلامي، نجد أن القانون الإسلامي - كما يتمثل بالتجربة في وثائق المسيحيين واليهود - كان مفضلا عما كان لديهم من محاكم ملية في مصر الإسلامية قبل العصر الحديث."

ولقد بينت الدكتورة أن الأقباط لهذا السبب كانوا يصوغون معاملاتهم باللغة العربية التي لا يعرفونها، وذلك بمساعدة أصدقائهم من العرب، حتى يتاح لهم اللجوء إلى المحاكم الإسلامية. ويثبت ذلك أن العرب لم يميزوا أنفسهم بأرستقراطية يترفعون بها على أفراد الشعب المصري كما حدث في كل الحالات التي تعرضت فيها مصر للغزو قبل الإسلام وبعده. لقد ظل الإغريق لثلاثة قرون في مصر يونانا، والرومان لستة قرون رومانا، والأتراك لخمسة قرون أتراكا، وكانوا جميعهم لا يرون في أفراد الشعب إلا عبيدا مكرسين لخدمتهم. ولكن العرب تمصروا بمجرد اختلاطهم بشعب مصر فانصهر الجنسان انصهارا أنتج الإنسان المصري كما نعرفه اليوم، جامعا بين الحسنيين، حضارته القومية وحضارة حكامه الجدد.

شهادة القس منسي يوحنا: في كتابه "تاريخ الكنيسة القبطية"، مكتبة المحبة، ص ٢٩٠ "وقد ساعد عمرو المصريين في بناء الكنائس التي تهدمت إبان حكم الرومان البيزنطيين" وص ٣٠٦ "ولما دخل عمرو مصر محررا لها من الرومان، واستولى على بلبيس وجد فيها أرمانوسة بنت المقوقس فأرسلها إلى أبيها في منف مكرمة الجانب، فعد المقوقس هذه الفعلة جميلا ومكرمة من عمرو"

شهادة الدكتور سليم حسن: يقدم لنا المرحوم سليم حسن شيخ الأثريين المصريين في منتصف القرن العشرين، في كتابه "على هامش التاريخ المصري" الذي نشر في سلسلة كتاب الشعب شهادته التي قال فيها أن الشعب المصري قدم الدليل الدامغ على كذب الأقاويل حول انتشار الإسلام بالقهر، على أساس أن هذا الشعب ليس بالذي يتحول عن دينه أو عن لغته بسبب قهر يتعرض له. وأساس شهادته هو أن الإمبراطورية الرومانية بكل عنفوانها لم تستطع أن تعيد المصريين للوثنية بعد اعتناقهم للديانة المسيحية رغم ثلاثة قرون من الاضطهاد، لدرجة أن الأقباط اتخذوا بداية للسنة القبطية ما يسمى تاريخيا بعصر الشهداء، وهو عصر الإمبراطور دقلاديانوس، تخليدا لما واجهه الأقباط على يديه من فظائع. وبعد اعتناق الرومان للمسيحية عجزت

الإمبراطورية الرومانية عن تحويل المصريين ليس عن دينهم هذه المرة، بل حتى عن مذهبهم المسيحي رغم أربعة قرون أخرى من الاضطهاد.

شهادة ريمون سامبلوي: في كتابه "حملتان صليبيتان على مصر"، ترجمة عايدة الباجوري ومراجعة إسحق عبيد (المجلس الأعلى للثقافة)، يتحدث في ص ٣٧ عن فتح الأقباط المسيحيين أبواب "بابليون" عاصمة البلاد للجيش الإسلامي معللا ذلك أنه "للتخلص من طغيان المسيحيين البيزنطيين".

شهادة جون مارلو: في كتابه "العصر الذهبي للإسكندرية" ترجمة نسيم مجلي (المجلس الأعلى للثقافة)، في ص ٣٢٥ يتحدث عن شروط تسليم الإسكندرية لعمرو بن العاص قائلا: "ولم تكن هذه الشروط تخلو من الكرم بالنسبة لشعب مهزوم".

شهادة الأستاذ نسيم مجلي: قدم الصديق نسيم مجلي هذه الشهادة في كتابه "صدام الأصالة والمعاصرة"، في معرض حديثه عن الصدام الفكري بين لويس عوض ومحمود شاكر" (كتاب الأهالي) حيث وصف لويس عوض في ص ٦٤ بأنه حفيد الأقباط الذين نشروا الإسلام في ليبيا تحت لواء عمرو بن العاص وحاربوا الصليبيين تحت راية صلاح الدين.

شهادة الأب د/ يوحنا قلتة (رئيس الكنيسة الكاثوليكية في مصر): تتعلق محاضرة قداسته التي ألقاها في مؤتمر "ابن رشد" بالمجلس الأعلى للثقافة بأثر الفكر الإسلامي في أسبانيا في إحداث النهضة الأوربية، ولما كان عمرو بن العاص من الشخصيات المحورية في الأحداث التي أدت إلى فتح الأندلس ومن ثم إحداث هذه النهضة التي ننعم بآثارها فيما نعايشه اليوم من ثورة تكنولوجية، ومنها التلفزيون بطبيعة الحال، فمعنى ذلك أن لعمرو فضل كبير على ما ناله السيد أسامة عكاشة من شهرة يستغلها اليوم في التطاول عليه.

شهادة أنطون زكري: من كتابه "مفتاح اللغة المصرية القديمة": "اشتد الخلاف في المجمع الخلدوني بين الروم الأرثوذوكس وبين المصريين المعروفين باليعاقبة، ومن ذلك التاريخ اضطهد أباطرة الروم المصريين اضطهادا شديدا حتى أبغضوهم وحقدوا عليهم، وكانوا يتربصون الفرص للإيقاع بهم والتخلص منهم، ولذلك ساعدوا عمرو بن العاص للاستيلاء على مصر والتخلص من الروم، ودخلت مصر في حكم

العرب الذي أعاد البطريك بنيامين إلى كرسيه السكندري بعد أن كان منفيا في طيبه بأمر الإمبراطور".

ومن والواضح من كل هذه الشواهد التاريخية - والتي قدم أغلبها مسيحيون يعتبرون قدوة للأمانة العلمية والترفع عن التعصب الفكري - أن أجدادنا من أقباط مصر يكذبون أسامة وأمثاله في حكمهم على الصحابة. ويبدو أن ذلك الحكم لم يكن مقصورا على البشر في مصر، بل كان يشمل كذلك حيواناتها وطيورها، وذلك من واقع هذه الشهادة الطريفة التي أختتم بها مقالي:

شهادة حمامة الفسطاط: حين أراد عمرو الانتقال بالجيش بعد فتح حصن بابليون، وجد جنوده حمامة أقامت عشها فوق خيمته ووضعت بيضها فيه، فأمر عمرو بترك الخيمة مكانها وانطلق بالجيش. وحين بنيت مدينة حول هذه الخيمة أطلق عليها اسم "الفسطاط"، وهي كلمة تعني "الخيمة الكبيرة"، ليكون هذا الاسم شاهدا على مدى التاريخ على ما قدمه الإسلام للعالم من حضارة ورقي إنساني

المقال الحادي عشر

الدكتور زغلول النجار يروج الخرافات

المسائية، ٣ يونيو ٢٠٠٦

في لقائه بجريدة المسائية عن الإعجاز العلمي للقرآن الكريم والسنة النبوية بتاريخ ٢٥ مايو ٢٠٠٥، يلاحظ القراء الكرام أن الدكتور زغلول النجار لم يجب عن أهم سؤال في اللقاء، وهو ضوابط الإعجاز العلمي الذي ينسب لهذه المصادر، مكتفيا بالدوران حول السؤال. وفي مقالنا هذا نقدم الإجابة عن هذا السؤال حتى توضع النقاط على الحروف في هذا الموضوع المثير للجدل.

تتمثل الضوابط التي يجب مراعاتها في التعامل مع الإعجاز الديني للمصادر الدينية في ثلاثة ضوابط للتمييز بين البحث العلمي الجاد الذي يحترم عقل المخاطب في هذه القضية وما يخرج عن نطاق البحث العلمي أساسا، وهذه الضوابط هي:١ - قطعية الثبوت النصية، بمعنى أن يكون النص قاطع الثبوت، ٢- قطعية الثبوت العلمية، بمعنى أن نكون بصدد حقيقة علمية قاطعة وليس فرضا أو نظرية لم تتأكد بعد، ٣- قطعية الدلالة النصية، بمعنى ألا يكون للفظ في النص سوى معنى وحيد لا يحتمل جدلا حوله.

وكمثال تتوافر فيه هذه الضوابط الثلاثة نقدم الآية الكريمة ﴿ **وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ** ﴾، فأولا النص قرآني جاءنا وحيا من المولى سبحانه وقد تولى رسول الله توثيقه كجزء من مسئوليته كمبلغ للقرآن الكريم، وهو بالتالي قطعي الثبوت، وثانيا فإن ارتباط الماء بالحياة قد أصبح حقيقة علمية لا مراء فيها، وثالثا فإن ألفاظ النص كلها قاطعة الدلالة لا يحتمل أحد منها غير المعنى المقصود من النص..

وكما قدمنا مثالا لتطبيق الضوابط نقدم مثالا لكل حالة من حالات الخروج عليها، مستقيها كلها مما يردده سيادته سواء في اللقاء المذكور أن في مقالاته في

الأهرام.. فبالنسبة للضابط الأول نقدم رواية "عجب الذنب، أو العصعص" التي يروج لها الدكتور زغلول النجار فيما يروجه من روايات تمثل ما يعتبره إعجازا للسنة النبوية، وفحوى الرواية أن كل شيء في جسد الإنسان يأكله التراب بعد الموت ما عدا آخر جزء من العمود الفقري بزعم أنه سوف ينبت منه الإنسان يوم البعث، وكما يقول الأستاذ محمد نبيل عبد القادر في رده على الدكتور النجار "هذه الرواية نموذج مثالي لضرورة توخي الحذر واستشعار الخطورة من اعتماد أقوال منسوبة للرسول ﷺ" (كلمة في بريد الأهرام تحت عنوان "توخي الحذر"). أما دفاع الدكتور النجار على هذه الكلمة بأن الرواية وردت في صحيح البخاري (كلمة ببريد الأهرام بعنوان "تأكيد الرواية") فمردود عليه بأن أقدم نسخة تحت أيدينا للبخاري يفصلها عن البخاري أكثر من قرنين من الزمان، وذلك طبقا لما جاء بكتاب الدكتور سركيس عواد "المخطوطات العربية في القرون الخمس الأولى من الهجرة" (يمكن الاطلاع عليه في دار الكتب). ومن الجدير بالذكر أنه طبقا للحصر الذي أورده الكتاب المذكور فإن كافة مخطوطات السنة النبوية يفصلها عن عصر جمعها ما يزيد عن قرن ونصف من الزمان، وبالتالي فليس من المستغرب أن يكون ما يسمى بالإعجاز في السنة النبوية — لافتقاره لضابط قطعية الثبوت - لا يزيد عن ترديد خرافات وأساطير تسربت للسنة خلال هذه الفترة، وتتناقى جميعها مع العلم ومع المنطق السليم على شاكلة روايات عجب الذنب والتداوي ببول الإبل التي يروج لها الدكتور النجار ويتهم منكرها بالكفر.

ولو أن الدكتور النجار استمسك بالضابط الذي قال به الإمام محمد عبده لتحري ما ينسب للسنة النبوية المشرفة، وهو العرض على كتاب الله، فما وافقه يكون القرآن مصدر قدسيته لكفانا شر سماع هذه الأباطيل والخرافات. والأهم من ذلك كله أن الرسول الكريم — والأمة من ورائه - مكتف بالقرآن الكريم معجزة خالدة له، وحاشا لله أن تزيد تلك الروايات المزعومة من قدره رفعة، وصدق الله العظيم إذ يقول ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾.

وحين نأتي للضابط الثاني الذي يستبعد النظريات أن تكون مجالا لإعجاز قرآني أعطي المثال التالي: يعرف العلم ثلاثة سيناريوهات لنهاية الكون، الأول أن يظل

على تمدده بلا نهاية، والثاني أن يعود للتقلص لينتهي إلى ما يسمى "الانسحاق العظيم **The Big Crunch**" (في مقابل "الانفجار العظيم The Big Bang" الذي يعتقد أنه بداية نشأة الكون)، والثالث هو التردد بين التمدد والانكماش، فحين يقول سيادته إن القرآن الكريم قد انحاز للسيناريو الثاني طبقا الآية الكريمة ﴿ **كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ** ﴾ نرد على ذلك بالقول إن القرآن الكريم ليس من دوره أن يلعب دور حكم بين النظريات العلمية.

ثم نأتي للضابط الثالث، ونعطي له مثالا هو لفظ "يعرج" في الآية الكريمة ﴿ **تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ** ﴾، فحين يقول سيادته إن هذا اللفظ معناه الصعود في منحنى وليس في خط مستقيم، وأن القرآن الكريم بذلك يكون قد تنبأ بانحناء الضوء قبل آينشتاين، نتبين إلى أي مدى يكون التعسف في التفسير، لأن مسألة الانحناء في أثناء الصعود ليست من دلالات اللفظ القاطعة، ولا تنطبق بحال من الأحوال على صعود الملائكة للسماء. ومن نافلة القول أن القرآن الكريم ليس من أهدافه التنبؤ بنظريات أو اختراعات..

أما بالنسبة للمتشككين في الإعجاز العلمي للقرآن الكريم فإننا نبين لهم أن مغزى ذلك الإعجاز هو أن السياق اللغوي للقرآن الكريم يتماشى مع السياق العلمي في كافة مراحل تطوره، بحيث تجد ألفاظه الواردة في النصوص التي تتحدث عن المظاهر الكونية تفسيرا علميا يساير العصر الذي يكون فيه التفسير كما بينا في المثال الذي بدأنا به البحث، ويمكن الرجوع إلى كتاب م سيادته موريس بوكاي "القرآن الكريم والإنجيل والتوراة على ضوء العلم الحديث" للمزيد من أمثلة الإعجاز العلمي للقرآن الكريم.

خاتمة الكتاب

- في مطلع كل عام دراسي يدفع الآلاف من أولياء الأمــور بفلــذات أكبــادهم للالتحاق بالتعليم الأزهري دون اختيار من هؤلاء الأبرياء الصغار أو رغبة منهم، بل في كثير من الأحايين قهرا ضد رغبتهم.
- ويعلم الله أن كافة المسئولين في الدولة، بما فيهم المسئولون عن التعليم الأزهــري يعلمون أنه تعليم تجاوزه العصر، وصار الغث منه أكثر مــن الســمين، ولكــن مصلحة القائمين عليه وهم يحتلون سلطة دينية لها سمعة لا تحمد عليها بــالبطش بالخصوم، واستجابة المسئولين لهذا القهر الديني، جعل من الموضوع خطا أحمــر ينخلع لها قلب أي مسئول في أي موقع قبل مجرد التفكير في الاقتراب منه.
- وحتى لا تختلط الأوراق بالنسبة لقضية إصلاح التعليم الديني وحتى لا يمارس أحد تهييج الجماهير ضدها سواء من القائمين على التعليم الديني أو من الصحف التي تهدف لترويج بضاعتها بهذا المسلك المشين الذي يستغل فكرة المؤامرة والخلــط بين إصلاح التعليم الديني وإلغاءه برمته، نقرر مرة أخرى الأمور الآتية:
- الهدف من الدعوة ليس إلغاء العليم الأزهري عامة، بل إلغاء التعليم الأزهري **قبل الجامعي**، والمبرر هو عدم تناسب العلوم التي تدرس فيه لعقلية التلاميذ، وللدولة سابقة في ذلك حين ألغت التعليم الفني في مرحلة الإعدادية لنفس السبب، وأيضا إخضاع التعليم الأزهري للضوابط التي تضعها الدولة من خلال مكتب التنسيق للتعليم الجامعي، لكي لا يتخذ هذا النظام كوسيلة لاختراق تلــك الضــوابط، باعتبار أن هذا الاختراق يمثل ضررا بالغا بالمصلحة القومية.
- إلغاء التعليم الديني دعوة علمانية لن تجني منها البلاد غــير الكــوارث، ويجــب التصدي لها بكل حسم.

- يجب الاهتمام بالتعليم الديني قبل الجامعي حتى نصنع مواطنين تشربت قلوبهم بمبادئ الحضارة الإسلامية الراقية ويحصنون ضد المبادئ الهدامة المنسوبة للدين.
- تنقيح الكتب الدينية من الروايات الفاسدة أمر حتمي حتى تتخلص الأمة من ظاهرة الازدواج العقيدي التي ابتليت بها منذ فتنة ابن بويه وتسببت في نكبتها على مر القرون.
- ورغم أن الغالبية من الذين يلحقون أبناءهم بالتعليم الأزهري يعترفون بوعيهم لما عليه هذا التعليم من فساد وتخلف، وما يعاني فيه أبناؤهم في ذلك التعليم نتيجة فظاظة المواد، ناهيك عن زيادتها عن أي منطق تربوي، إلا انهم يعللون هذا المسلك منهم بأنه وسيلة للهروب من مكتب تنسيق الجامعات، حيث يعتبر التعليم الأزهري التفافا حول ما تضعه الدولة من ضوابط للتعليم الجامعي، ويعتبر هذا في حد ذاته اعترافا من المسئولين عن التعليم الأزهري بتغليب مصالحهم الشخصية على مصلحة الوطن القومية.
- ومع تقديري لحسن نية أولياء الأمور في مسلكهم، فإنه من المثير للسخرية المحزنة أنه في حين أننا نجد أولياء الأمور في شتى بقاع الأرض على اختلاف أديناهم وجنسياتهم ومللهم ينشدون التعليم الأصلح لأبنائهم، نجد المتدينين من المسلمين في بلد الأزهر يفعلون العكس!!
- كما لا توجد دولة في شتى بقاع الأرض تضع ضوابط للتعليم الجامعي ثم تسمح لنظام أن يخترق هذه الضوابط، **والطامة الكبرى أن يقوم بذلك الاختراق أولئك الذين يفترض أنهم يحملون أمانة الدعوة الدينية!!**
- كما لا توجد دولة في شتى بقاع الأرض تترك نظاما تعليميا يمارس كدولة داخل الدولة، محتكرا لوظيفته دون رقابة تظهر مدى توافقه أو تعارضه مع المبادئ التربوية وعلم النفس التربوي، وتناغمه مع ما تقوم به الدولة من تطوير للتعليم وربطه بالتنمية[1]، وعلى أية حال، فإنني لا أملك من منطلق الأمانة تجاه الدين

---

[1]- يثبت ذلك أنه في ندوة عقدت بجمعية النداء الجديد بعنوان "التعليم والتنمية" ألقتها الدكتورة منى البرادعي سألت في تعقيبي على الندوة إذا ما كان التعليم الأزهري داخلا في إطار مجهودات الدولة في ربط التعليم بالتنمية فردت بالنفي معللة ذلك بأنه لا توجد أية بيانات عن هذا النظام التعليمي!

والوطن والشفقة على التلاميذ والطلاب الذين يرميهم حظهم العاثر في بـــراثن هذا التعليم الكهنوتي إلا أن أوجه رسالتي لأولياء الأمور حتى يتخذوا قـــرارهم وهم على بينة من أمرهم!

- عليهم أن يدركوا أنه **إذا كان التعليم الأزهري قبل الجامعي لم يعد يجـــد لـــه مبررا لبقائه إلا في كونه وسيلة للتحايل على الضوابط التي تضعها الدولـــة للالتحاق بالجامعات، فإن هذه الحيلة لن تنفع التعليم الأزهـــري للصـــمود طويلا في مواجهة العصر، وأنه لن يطول به الأجل حتى يكتسحه تيار التطور ويدفع بطلابه للتشرد!**
- ذلك لأنه مع كل ساعة تتقدمها البشرية في مسار الحضارة تزداد الفجـــوة بـــين ذلك التعليم ومعطيات العصر، ويزداد خريجوه اغترابا عن أقرانهم من خريجـــي التعليم العام، وابتعادا عن المصلحين الدينيين المستنيرين، واستنكارا من الجماهير التي تزداد وعيا كل يوم لما يقدمونه لهم من فتاوى شاذة ووعظ مجاف للمنطـــق، وذلك لكونه – كما أثبتنا في هذا الكتاب – تعليما كهنوتيا ينتمي إلى جهالات العصور الوسطى، يتنافى مع أبسط المبادئ التربوية والعلوم العصرية ، علاوة على ما فيه من تناقض مع كتاب الله وسنة نبيه الصحيحة ومجافاة لقواعـــد العدالـــة والمنطق والفطرة السليمة.
- وسواء أكان انهيار التعليم الأزهري بضغط العلمانيين لو وقعت الـــبلاد فريســـة للغزو الغربي سلما أو حربا كما حدث في بلدان إسلامية أخرى لا قدر الله، أو بسبب صحوة دينية تنقذ البلاد من هذا المصير الرهيب، ففي الحالتين **عليكم يـــا أولياء الأمور أن تحسبوا حساب يوم يحاسبكم فيه أبنـــاؤكم في الـــدنيا عـــن ضياع مستقبلهم قبل أن يحاسبكم الله ســـبحانه وتعـــالى في الآخـــرة عمـــا ارتكبتموه في حق دينكم ووطنكم وفلذات أكبادكم.**

اللهم قد أبلغت،

اللهم فاشهد،

وعلى الله قصد السبيل.

ملحق ١

وقائع معركة إحياء دعوة الإمام محمد عبده

لعل القارئ الكريم يدرك ما أقصده من كون إحياء دعوة الإمام محمد عبده في حقيقة أمرها معركة استعنت الله على خوضها، ذلك لأن الذين أجهضوا دعوته لا يزالون يحتلون في الدولة السلطة الدينية، ومن الجماهير السلطة الروحية، مما يجعل التصدي لهم معركة شرسة بكل المعايير.

وكما بينت في مقدمة الكتاب، كان عزمي على خوض هذه المعركة بعد سحب أوراقي من الدراسة في دبلوم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة، وذلك في فبراير من عام ٢٠٠٢، وذلك ابتغاء وجه الله وصالح الجماهير التي شوهت عقيدتها وحماية أطفال الوطن الأبرياء من ويلات التعليم الكهنوتي الذي فررت منه.

وسارت المعركة حتى الآن على النحو التالي:

عام ٢٠٠٢: خلال هذا العام، والعام الذي تلاه، قمت بدراسة مكثفة عن مخطوطات كتب السنة لمعرفة مدى حظها من التوثيق العلمي، حتى تأكدت من أنها لا تصلح وثائق يعتد بها لتكون مصدرا للشريعة الإسلامية،، حيث أن أقدم مخطوطاتها يفصلها عن واضعيها أكثر من قرن ونصف (في حالة البخاري ٢٤٠ عام)، وجعلت نتيجة هذه الدراسة مرتكزا لأمرين، تبرئة واضعي كتب السنة كالبخاري ومسلم وغيرهما من دس الروايات المتناقضة مع كتاب الله في كتبهم، وتأييد دعوة الإمام محمد عبده في تنقيح هذه الكتب بعرضها على كتاب الله.

عام ٢٠٠٣: نشرت مقالا بعنوان "الرجم ليس من الإسلام في شيء"[1] بجريدة

١- إقحام عقوبة الرجم على الشريعة الإسلامية هي من ثوابت الفكر الكهنوتي الذي يستقي مصادره خارج القرآن الكريم بزعم ورودها في السنة النبوية، وهي مرفوضة من كل أصحاب الفكر الديني الصحيح من أمثال الإمام محمد عبده والدكتور محمد أبو زهرة وهو معلم الأجيال من الفقهاء الحالين، ويمكن الرجوع لكتابي "الرجم بين الحقيقة والافتراء" وكذا "الإعجاز التشريعي للإسلام" للاطلاع على أدلة هؤلاء الفقهاء في نفي هذه العقوبة عن الشريعة الإسلامية.

صوت الأمة في يناير من هذا العام، ثم وزعت ١٠٠٠ نسخة منه في معرض الكتاب الدولي كبداية في فتح قناة حوار مع الرأي العام في موضوع تنقيح السنة، ونشرت مع المقال ملخص لمحاضرة للشيخ علي جمعة حول ضوابط الفكر الديني[1] حتى يتحول الخطاب الديني من خطاب أحادي الاتجاه قائم على الوعظ التقليدي إلى حوار ثنائي الاتجاه يقوم على العقلانية والمنطق كتدريب على منهجية إمامنا الراحل.

ورغم أنني اعتمدت في المقال على أدلة واردة كتاب "محاضرات في الفقه الجنائي الإسلامي" للمستشار بهجت عتيبة الذي يدرس في معهد الدراسات الإسلامية، فقد هب أكثر من عشرة من شيوخ الأزهر فرادى وجماعات يرمونني بكل ما في قاموس الشتائم من ألفاظ على صفحات الجرائد والمجلات. وحين رفضت الصحافة نشر كلمة واحدة لي أرد فيها هذا العدوان الصارخ، قمت بتأليف كتاب "الرجم بين الحقيقة والافتراء" نشرت فيه كل المقالات التي هاجمتني وردي عليها، ثم نشرت كتابا بعنوان "تنقيح السنة فريضة تقاعست عنها الأمة" يوضح فكر الإمام محمد عبده حول ضرورة تنقيح السنة من الروايات الفاسدة التي دست عليها بعرضها على كتاب الله.

وبكل أسف لم يزد تبرير الفكر المعارض له للتمسك برفض دعوته لتنقيح السنة بعرضها على القرآن الكريم عن ترديد اتهام كتاب الله بالنقص كما بينا في مقدمة الكتاب، وأن ما يطلق عليه الكهنوت الديني "كتب السنة الصحيحة" مكملة للقرآن الكريم لسد هذا النقص[2]!!.

عام ٢٠٠٤: كان عام الحسم لقضية تنقيح السنة، وذلك بتوزيع كتاب "نداء إلى ضمير الأمة" مجانا في معرض الكتاب الدولي، وفيه وضحت للجماهير ما تتضمنه كتب السنة من روايات شاذة تأباها الفطرة السليمة، ثم الأدلة التاريخية التي توصلت إليها على تزييف هذه الكتب حتى أبرأ واضعيها من مسئولية ورود هذه الروايات في أعمالهم، ودور ابن بويه في هذه الفتنة الدنيئة، ثم أنهيت الكتاب بفصل بعنوان "التلوث من المنبع" أشرت

1- المحاضرة بعنوان "ثقافة المسلم بين العلمية والخرافة"، ألقاها الدكتور علي جمعة برواق المعرفة وعنوانه ٢٦ شارع الجزيرة الوسطى بالزمالك حيث يمكن للقارئ الاطلاع عليها أو شراء الفيديو الخاص بها، وقد ذكرت مرارا في لقاءاتي التلفزيونية أهمية الاطلاع على هذه المحاضرة.

2- يتطابق ذلك مع منهجية الفكر الكهنوت المسيحي في اعتبار "أعمال الرسل" مكملة للإنجيل، ويقوم هذا الفكر على تقديس حواري السيد المسيح عليه السلام وبالتالي اعتبار أن أعمالهم مقدسة قدسية الكتاب المقدس نفسه، وهو منطق ليس له أساس في الفكر الإسلامي الذي يقصر العصمة على الله عز وجل.

فيه لفساد التعليم الأزهري ليكون مقدمة لخوض هذا الجانب من المعركة. وأخرج هذا الكتاب المؤسسة الأزهرية عن توازنها فصبت على رأسي كل ما تحت يديها من أسلحة القهر الفكري: مصادرة الكتاب، وإبلاغ الجهات الأمنية ضدي بتهمة إنكار السنة[1]، ونشر المقالات واتهامي في الصحافة بأنني أحاول هدم السنة، وكانت جميعها أسلحة خائبة الأثر، وسبحانه عز من قائل ﴿ فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾.

عام ٢٠٠٥: في هذا العام فتحت على قضية التعليم الأزهري، فعلاوة على ما نشر لي في الصحافة خلال العام وزعت في معرض الكتاب الدولي ١٠٠٠ نسخة من مقال يشرح لأولياء الأمور هذه القضية حتى يتخذوا القرار الحكيم بالنسبة لمستقبل أبنائهم، ، ثم أرسلت ١٠٠٠ نسخة أخرى لرئيسي مجلسي الشعب والشورى للتوزيع على الأعضاء، ثم أرسلت خطابا للسيد رئيس الجمهورية حول هذا الموضوع ونسخا منه لكافة المسئولين عن التعليم وعن الطفولة في الدولة. وفي نفس العام وزعت مجانا كتاب "معركة الإصلاح الديني وحقائق حول مصادرة كتابي "نداء إلى ضمير الأمة"" على أماكن التجمع الجماهيرية والمساجد، ونوقش الكتاب في قناة النيل الثقافية. وفي رمضان المبارك من نفس العام وزعت ٤٠٠٠ نسخة من المقال السابق ذكره في المساجد الكبرى بالقاهرة وبعض الندوات الدينية.

عام ٢٠٠٦: مراعاة للظروف السياسية المتوترة التي مرت بها البلاد بمناسبة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية توقفت عن توزيع الكتب أو المقالات حول هذا الموضوع، اكتفاء بما أنشره في الصحافة من مقالات وما أقوله في الندوات الثقافية من تعريف بالقضية.

١- معاداة السنة هي التهمة التقليدية للفكر الكهنوتي ضد خصومه، لم ينج منها حتى أفضل الشخصيات الدينية من أمثال المرحوم محمد الغزالي (انظر شكواه من هذه التهمة في كتابه "السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث". وهي تهمة تتماثل مع تهمة معاداة السامية لدى الصهاينة في كونهما معا يعتبران الكارت الأحمر الذي يخرجه المدافعون عن قضية يعلمون أنها خاسرة لا أساس لها من المنطق لقهر خصومهم، وقد وجهها الشيخ عمر هاشم في مقاله "دفاع عن الحديث النبوي" للدكتور سعيد الكردي لنفيه بعض الروايات الفاسدة. فرد عليه الأخير في مقاله "الحديث النبوي ليس بحاجة إلى دفاع" بأن شبه ما يمارسه الكهنوت الديني من قهر فكري بمن يبقي النارعلى وجه حسناء لأنها لا تريد أن تشاركه الإثم، وهو اتهام صريح للكهنوت الديني بالبلطجة الفكرية في ممارسة القهر الفكري..

ملحق ٢

نموذج من التعليم الأزهري

رواية سجود السهو

قدمت أن إحياء دعوة الإمام محمد عبده هي معركة ذات محورين، معركة تنقيح السنة من الروايات المدسوسة عليها، ومعركة إصلاح التعليم الديني ليواكب العصر. وتختلف كل معركة عن الأخرى في طبيعتها من حيث قابليتها للحسم، فالمعركة الأولى غير قابلة للحسم لأن كلا الطرفين لا يملك سلاح حسمها، فالمواجهة هي بين سلطة دينية مسلحة بوسائل لقهر الخصوم، ولكنها غير قادرة على قهر خصومها بسبب طبيعة العصر.

أما معركة إصلاح التعليم الديني فهي معركة – لو صحت النوايا وصدقت العزائم – مضمونة النصر لمن يخوضها، فالأزهر هنا لا يمثل سلطة دينية، بل يقدم خدمة للمجتمع يجب أن تخضع للمراجعة من كافة الزوايا، وأن يخضع مقدموها للتقييم وللمحاسبة إذا لزم الأمر. ولولا ظاهرة الرعب الكهنوتي التي تشل يد أي مسئول عن القيام بهذا المطلب القومي لما نظر للقضية كخط أحمر ينخلع له قلبه قبل مجرد التفكير في تجاوزه.

وحتى نجتث هذا الرعب الكهنوتي من جذوره، ومن ثم نزيل أمام الدولة أي عائق عن اتخاذ خطوة قامت بها جمهورية اليمن منذ عدة سنوات، وهي إلغاء التعليم الديني التخصصي قبل الجامعي، نقدم نموذجا من التعليم الأزهري يثبت أننا لم نتجن على الأزهر حين وصفنا التعليم الذي يقدمه للمجتمع بأنه تعتيم كهنوتي منغلق على نفسه يعود للقرون الوسطى، وأن خريجيه يتحدثون فلا يفهمهم غيرهم.

والمثال الذي نضربه يتعلق بحكم شرعي غاية في البساطة، وهو سجود السهو، ولكن لننظر كيف تعرض الرواية التي تتناول هذا الحكم البسيط في التعليم الأزهري، لنهديها إلى أولياء الأمور كي يعلموا نوعية الفكر يصب في عقول فلذات أكبادهم منذ نعومة أظفارهم حين يوجهونهم لهذا التعليم:

تقول الرواية: "عن أبي هريرة ﷺ قال: صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشاء،[1] قال ابن سيرين سماها أبو هريرة ولكن نسيت أنا، قال: فصلى بنا ركعتين ثم سلم فقام إلى خشبة معروضة بالمسجد فاتكأ عليها كأنه غضبان، ووضع يده اليمنى على اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خده الأيمن على ظهر كفه الأيسر وخرجت السرعان من أبواب المسجد فقالوا: أقصرت الصلاة وفي القوم أبو بكر وعمر فهابا أن يكلماه، وفي القوم رجل في يديه طول يقال له ذو اليدين قال: يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة، قال: لم أنس و لم تقصر، فقال أكما قال ذو اليدين فقالوا: نعم، فصلى ما ترك ثم سلم ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر، فربما سألوه ثم سلم، فيقول نبئت أن عمران بن حصين قال: ثم سلم. "

تأمل معي أيها القارئ الكريم اللغة البائدة والأسلوب المعقد في سرد الرواية، وتأمل الحشو والتطويل الممل لتفاصيل ليس لها أية علاقة بالموضوع المطروح كتشبيك يدي الرسول ووضع خده عليها، أو حتى خارجة عن المنطق كأن يخرج رسول الله من الصلاة وكأنه غضبان (دون مبرر) وهو القائل: "جعلت قرة عيني في الصلاة"، بل وتأمل الفظاظة التي صور بها رسول الله ، حتى أن أقرب الناس إليه يهابون مخاطبته، وكأن الراوي يتحدى القرآن الكريم صراحة حين نزه الرسول عن هذه الصفة في قوله تعالى ﴿ **وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ** ﴾!

وأخيرا، تساءل معي عزيزي القارئ كيف لم يقم صلاة الله عليه وسلامه بختم الصلاة تمهيدا للتنفل كما هي سنته الشريفة، بدلا من أن يجلس بصورة تفزع المصلين؟

ولكن المصيبة لا تقف عند هذا الحد من الطلاسم الأزهرية، بل في الاسترسال في الرواية التي تحمل أكثر أحكام الدين بساطة ليقال إنه يستخلص منها ٢٧ وجها! وحتى لا تظن أخي القارئ خطأ مطبعيا في الرقم أكتبه لك بالحروف كما نفعل بالشيكات المصرفية. "سبعة وعشرون وجها"، وحيث أن المقام يضيق عن سردها جميعا، فسوف أكتفي بعرض آخر وجهين:

الوجه السادس والعشرون: "يؤخذ منه أنه يسلم من سجدتي السهو كما يسلم من الصلاة لإخباره بذلك فقال (فسلم)"، لكن هنا بحث السهو في الصلاة مع كثرته خير وصاحبه معذور والالتفات مع قلته لا يجوز وصاحبه لا يعذر وقال ﷺ: هي خلسة

---

[1]- المقصود صلاتي العشاء: المغرب والعشاء.

يختلسها الشيطان من صلاة أحدكم، فالجواب لما كان الالتفات أصله حظ النفس لم يجز مع قلته وجعل حظ الشيطان ولما كان السهو أصله اشتغال الخاطر بتوفيه تمام العمل أو بمكر الشيطان عذر وكمل له ما كان الخاطر معمورا به"

الوجه السابع والعشرون: "هنا إشارة صوفية من أن من كان مشغولا بعمله جبر خلله وإنه كاده عدوه نصر عليه ومن ضيع المراقبة في حال شاركه فيه عدوه يا هذا أتريد صلاح الدين وراحة النفس هيهات كيف تجمع الشموس والظلم".

ترى كم من طلبة الأزهر ذاته – قبل غيرهم من عباد الله – قادر على مجرد قراءة هذا النص، ناهيك عن فهمه؟!

وهكذا ينجح الفكر الكهنوتي أن يجعل من حكم بسيط وعيناه في طفولتنا موضوعا ضخما طنانا مصاغا بلغة تفوق الهيروغليفية في غموضها، وأسلوب يدخل العقل في متاهة لا فكاك منها، وأن يصنع من الحبة ليس قبة واحدة، بل سبعة وعشرين قبة، كل ذلك ليثبت جدارته ويعضد سلطته الدينية، ذلك لأن بساطة الدين هي أمضى سلاح يسحب عن هذا الفكر جدارته، ويهدر مبرر بقاء سلطته.

وحتى تتجاوز المأساة حد البكاء لتثير الضحك إعمالا لمبدأ "شر البلية ما يضحك" فإن الرواية وردت في ملحق لمجلة الأزهر يحمل عنوان "بهجة النفوس"!!

كلمة وداع

عزيزي القارئ

أدعو الله أن يجعلك ممن وصفهم الله في كتابه العزيز: ﴿ **وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ وَهُدُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡحَمِيدِ** ﴾

كما أحملك أمانة عرض هذا الكتاب على كل من ينوي إلحاق ابن أو ابنة له بالتعليم الأزهري حتى يتخذ قراره وهو على بينة من أمره، وجزاك الله خيرا عن دينك ووطنك وأبناء الوطن الأبرياء خير الجزاء.

وختاما

"فستذكرون ما أقول لكم، وأفوض أمري إلى الله، إن الله بصير بالعباد"

"وما أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب"

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المحتويات

مراجع الكتاب

١- تجديد الفكر الإسلامي، محمد عبده ومدرسته، محمد عمارة، كتاب الهلال، ديسمبر ١٩٨٠.

٢- أعمال ندوة الإمام محمد عبده، المجلس الأعلى للثقافة.

٣- أعمال احتفالية مرور قرن على وفاة الإمام محمد عبده، دار الكتب المصرية.

٤- أعمال مؤتمر "تدريس العلوم الشرعية"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٠.

٥- السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، محمد الغزالي، دار الشروق.

٦- نداء إلى ضمير الأمة، علي يوسف علي، منشور على نفقة المؤلف وموزع مجانا

٧- معركة إصلاح التعليم الديني، علي يوسف علي، منشور على نفقة المؤلف وموزع مجانا.

٨- الرجم بين الحقيقة والافتراء، علي يوسف علي، منشور على نفقة المؤلف، توزيع أجيال.

٩- تنقيح السنة، فريضة تقاعست عنها الأمة، منشور على نفقة المؤلف، توزيع أجيال.

١٠- دفع الشبهات عن السنة النبوية، عبد المهدي عبد القادر.

١١- القرائن في التشريع الإسلامي، أحمد دبور.

١٢- أصول علم الحديث، أحمد عمر هاشم، معهد الدراسات الإسلامية.

١٣- "أثر الجهاد في نشر الدعوة الإسلامية"، رسالة دكتوراه

للمؤلف في معرض الكتاب ٢٠٠٧

بجناح شركة أجيال – أمام مؤسسة المعارف

- الأصولية والعلمانية، تصالح أم تنافر.
- الرجم بين الحقيقة والافتراء.
- تنقيح السنة، فريضة تقاعست عنها الأمة.
- القصيدة الحاسوبية، وطرائف كمبيوترية أخرى.
- الميري وترابه، مواقف وطرائف من الحياة الوظيفية.
- نداء إلى عقل الأمة (يوزع مجانا)
- دعوة للمصالحة الوطنية قبل أن ينفجر البركان (يوزع مجانا)

نشر إلكتروني www.kotobarabia.com

- الإعجاز التشريعي للإسلام.
- نداء إلى عقل الأمة، دعوة لاستئناف الكفاح الوطني
- فتاة النيل (قصة فرعونية مترجمة بتصرف)
- الأصولية والعلمانية، تصالح أم تناحر.